• نشرة غير دورية باللغتين العربية والإنجليزية • العدد ٣٢ ــ مايو /آيار ١٩٩٠

نشرة إخبارية
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

كلمة التحرير

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان رسالة من الدكتور عصام العريان أمين عام نقابة أطباء القاهرة وعضو المنظمة ، تعتب على نشرة المنظمة أنها لم تشر لجهود نقابة الأطباء المصريين فى العمل على الغاء حكم الاعدام الصادر فى حق د. مأمون حسين نقيب الأطباء السودانيين السابق ، وايفاد بعثة للسودان لهذا الغرض ، بينما اشارت الى جهود أخرى كثيرة .

وقد فحصت أسرة تحرير النشرة هذه الملحوظة على ... ر ، وتبين ان اعتبارات المساحة اقتضت فى اللحظة الأخيرة اختصار التقرير الذى كان قد اعد للنشر ، وكان هذا الجزء ــ للأسف ، من بين اجزاء اخرى جرى اختزالها فحق التنويه بجهود نقابة الأطباء المصريين ، وبدورها المتزايد ، والذى نلمسه جميعا فى العناية بقضايا حقوق الانسان .

ولقد كان من الممكن ان نكتفى بهذا الايضاح لولا انطباع مسبق لدى التيار الاسلامى الذى يقود بعض النقابات المهنية ، ومنها نقابة الأطباء المصريين ، عن عدم كفاية الاهتمام الذى توليه المنظمة لما يتعرض له التيار الاسلامى فى الوطن العربى من انتهاكات ، او مايصدر عن مؤسساته من جهود لصالح قضايا حقوق الانسان . وهو موضوع يستحق ان تعيد المنظمة تأكيد موقفها مجددا حياله .

لقد كانت المنظمة ، ومازالت ، تعتبر نفسها وعاء لجميع الاتجاهات والانتماءات دون تفرقة على وجه الاطلاق ، فطالما كان الامر يتعلق بحقوق الانسان ، فهو كل انسان ، وليس صاحب اتجاه بذاته . وربما كان هذا التوجه يعكس نفسه ــ حتى فى تشكيل الهيئة القيادية للمنظمة ــ ففى هذه الهيئة تلتقى كل التيارات المعروفة فى وطننا العربى تحت ذات المظلة .

لقد عملت المنظمة عبر سنواتها الست الماضية على ان تؤكد حقيقة استقلالها ، عن كل النظم ، وأيضا عن كل التيارات السياسية . وقد راجع الكثيرون من هذه النظم وهذه التيارات موقفهم من المنظمة بعد مراقبة دقيقة يقودها افتراض مسبق ، ومازلنا فى انتظار ان يراجع التيار الاسلامى انطباعه السابق عن موقف المنظمة ــ ونرتضى ادبيات المنظمة حكما بيننا .

تضم هذه النشرة موضوعات شهري أبريل ومايو ،اذ خصص العدد السابق لإجتماعات الجمعية العمومية للمنظمة .

تقريـــر من الخرطـــوم

لم يصادف فريق باحثى المنظمة صعوبة فى تقييم نتائج مهمة قامت بها المنظمة قدر ذلك الذى صادفه فى تقييم نتائج زيارة وفد المنظمة العربية لحقوق الانسان الأخيرة للسودان . فعبر سلسلة شديدة التناقض من المفردات كان من الصعب ايجاز النتائج .. ففى مقدمات الزيارة كانت هناك دلالة توجيه النظام للدعوة لاحدى منظمات حقوق الانسان (المنظمة العربية) لأول مرة للتحاور حول قضايا وهموم حقوق الانسان فى السودان . وفى المقابل كانت هناك دلالة ان احد اعضاء مجلس أمناء المنظمة محتجز فى سجن بورسودان منذ أكثر من ثمانية أشهر ، وأن المنظمة السودانية لحقوق الانسان ، ذات العضوية المؤسسية بالمنظمة ، محظورة منذ انقلاب يونيو / حزيران . وفى الزيارة نفسها كانت هناك دلالة تكثيف الحوار وتصعيده حتى مستوى الرئاسة ومؤشرات الرغبة فى التلاق مع مطالب المنظمة حول تحقيق قدر من الانفراج فى بعض الاوضاع الراهنة ، فى الوقت نفسه الذى كان هناك عزوف عن تمكين الوفد من ان يرى بنفسه ، وان يلتقى ويحاور المحتجزين فى السجون وفى مقار الاقامة الجبرية ، وأولئك الذين وردت انباء عن تعذيبهم . وعقب انتهاء الزيارة كانت هناك انباء احكام الاعدام الجماعية للضباط المتهمين بمحاولة الانقلاب اثر محاكمات لم تتوافر فيها اى ضمانات وكان هناك فى المقابل تنفيذ للوعد الذى حصلت عليه المنظمة من الفريق عمر البشير بالغاء حكم الإعدام عن د . مأمون حسين .

المأزق فى التقييم هنا ، أننا لانستطيع ان نغفل بادرة ايجابية مهما كان وزنها انطلاقا من استخلاصات عامة قائمة ، وفى المقابل فاننا لانستطيع ان تقنع ، لا أنفسنا ولا الآخرين ، بجدوى تقدم محدود بالمقارنة بكارثة بحجم اعدام ٢٨ ضابطا اثر واحدة من أسوأ أنواع المحاكمات التى شهدتها المنطقة فى السنوات الأخيرة .

موجز تقرير الوفد

جاءت الدعوة من مجلس قيادة ثورة الانقاذ الى أمين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان ، وضم الوفد الأمين العام ومدير المكتب التنفيذى ، واستغرقت الزيارة الفترة من ٢١ ــ ٢٤ أبريل / نيسان ١٩٩٠ . وألتقى الوفد خلالها والسادة العقيد محمد الأمين خليفة عضو مجلس الثورة ورئيس مؤتمر الحوار الوطنى . والعميد عثمان احمد حسن عضو مجلس الثورة ورئيس اللجنة السياسية بمجلس الانقاذ الوطنى ، والسادة محمد صالح خوجلى وزير الاعلام ووزير الخارجية بالانابة . والسيد حسن البيلى المدعى العام ووزير العدل ، والدكتور عبد السميع عمر مستشار اللجنة السياسية بمجلس الثورة . والسيد محمد زيادة حمور رئيس لجنة تسيير نقابة المحامين ، واعضاء لجنة التسيير بنفس النقابة . وتوجت هذه اللقاءات بلقاء السيد الفريق عمر حسن البشير رئيس مجلس ثورة الإنقاذ الوطنى مساء ١٤ / ٤ / ١٩٩٠ .

ومن ناحية اخرى ألتقى الوفد والسادة عبد الله الحسن النقيب السابق لنقابة المحامين ولفيف من الشخصيات والفعاليات الشعبية من كل الانتماءات الفكرية ، وعائلات بعض المعتقلين السياسيين ، وبعض قيادات المنظمة السودانية لحقوق الانسان .

وقد وضع وفد المنظمة تحت نظر المسئولين السودانيين الشكاوى والمعلومات التى توافرت لدى المنظمة عن تجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان وقدم لهم قائمة بأسماء « ٢١٤ » معتقلا سياسيا

بعضهم لم يقدموا للمحاكمة رغم مرور بضعة أشهر على اعتقالهم ، وبعضهم لم يواجه أى تحقيق ولم يحط علما بأسباب إعتقاله . كما وضع تحت نظرهم فحوى الشكاوى التى توفرت لدى المنظمة عن احتجاز افراد فى أماكن خارج السجون القانونية ، وخارج اشراف مصلحة السجون . ورفض اخطار ذويهم بأماكن وجودهم ، وحرمانهم من الاتصال بهم كما احاط الوفد المسئولين بالشكاوى التى تجمعت لدى المنظمة من سوء الأوضاع فى بعض السجون وبخاصة سجن شالا الصحراوى بدارفور ، واكتظاظه بأكثر من ضعف طاقته الإيوائية ، ونقص المياه فيه ، وتفشى بعض الأمراض ، ونقص الرعاية الصحية . وحرمان اسر المعتقلين من زيارتهم . وطلب الوفد السماح له بزيارة بعض السجون .

كذلك قدم وفد المنظمة قائمة تضم ٢٤ اسما لاشخاص وردت للمنظمة أنباء حول تعرضهم للتعذيب وكذا تفاصيل ماورد الى المنظمة من وقائع التعذيب ، وأماكن وقوعها ، وبخاصة تلك التى تم فيما يعرف باسم بيوت الامن والتى باتت تتمتع بسمعة سيئة فى الشارع السودانى . كما نقل الوفد الى المسئولين الشكاوى التى بلغته عن منع زيارة السيد الصادق المهدى المحتجز فى منزله قيد الاقامة الجبرية ، وحرمانه من زيارة طبيب العيون الذى يقوم بعلاجه من قرحة حادة فى العين تحتاج الى عناية مركزة .

وقد ناشدت المنظمة المسئولين السودانيين بستة مطالب تضمنت الافراج عن المعتقلين السياسيين ، والغاء حكم الاعدام الصادر ضد القائد النقابى د. مأمون حسين ، وتشكيل لجنة تحقيق قضائية للنظر فى الانباء الخاصة بالتعذيب ، ومحاسبة من يقع عليه مسئولية اقتراف مثل هذا الجرم ، وانهاء احتجاز أى أفراد خارج السجون القانونية ، وكفالة الحقوق القانونية للمعتقلين ، والغاء النظم القضائية الاستثنائية ، وبخاصة « المحاكم الخاصة » والعودة لنظم التقاضى العادية ، وأن يكفل لكل فرد محاكمة عادلة وعاجلة امام قاضيه الطبيعى . وانهاء الحظر المفروض على مؤسسات المجتمع المدنى ، واطلاق حرية العمل النقابى ، والسماح باعادة نشاط المنظمة السودانية لحقوق الانسان كما وجه الوفد نداء خاصا للمسئولين السودانيين لاطلاق سراح الأستاذ أمين مكى مدنى عضو مجلس أمناء المنظمة المحتجز فى سجن بور سودان منذ أكثر من ثمانية أشهر دون أن يوجه اليه أى اتهام أو يواجه أى تحقيق .

وقد أولى المسئولون اهتماماً لسماع وجهة نظر المنظمة . وركزوا فى ردودهم على أنهم يشعرون بالمبالغة فى عرض ماينسب للحكم من ادعاءات حول انتهاكات حقوق الانسان وأن منظمات حقوق الانسان تقوّم الأمور بأكثر من معيار ، وأنهم يشعرون ان قضايا حقوق الانسان فى السودان يتم توظيفها لخدمة اغراض سياسية ، وان عرضها يتم فى اطار حملة سياسية واعلامية منحازة تستهدف السودان وقراره . وتعرضوا لمقارنات مستفيضة عن حالة حقوق الانسان فى المنطقة وحجم مايشار اليه من انتهاكات فى الكم والنوع .

وفيما يتعلق بالمطالب التى ألتمستها المنظمة من السادة المسئولين فيمكن اجمالها فى الوعد بالغاء حكم الاعدام الصادر ضد د. مأمون حسين والافراج عن المعتقلين تباعا ، والنظر فى طلب المنظمة بالافراج عن الأستاذ أمين مكى مدنى . والإستعداد لتشكيل لجنة تحقيق فى شكاوى التعذيب اذا ما تقدم أحد بمثل هذه الشكاوى .

وبينما نفى المسئولون ماتردد عن سوء اوضاع المعتقلين فى بعض السجون فقد تجاهلوا طلب الوفد بزيارة السجون . كما نفوا كذلك ما اورده الوفد من حرمان السيد الصادق المهدى من رعاية طبيبه . ولكنهم أيضا تجاهلوا طلب الوفد بالسماح لهم بزيارة المحتجزين قيد الاقامة الجبرية . اما مطلب اعادة العمل بمؤسسات المجتمع المدنى فقد اشار المسئولون انهم حريصون على اعادة عمل هذه المؤسسات وأنهم شكلوا بالفعل لجانا لتسيير النقابات ، وفيما يتعلق « بالمحاكم الخاصة » افاد المختصون انهم يرغبون فى الانتهاء منها فى أقرب وقت ، وانهم شرعوا بعد فترة وجيزة من وقوع « الثورة » فى تأسيس بديل لها باسم « محاكم امن الثورة » تكفل ضمانات أكبر للمتهمين ولكن هذه المحاكم تراخت فى الفصل فى القضايا المنظورة امامها ولم تحقق سرعة انجاز العدالة فى الظروف التى تمر بها البلاد — فتمت العودة لصيغة « المحاكم الخاصة » .

وفيما يتعلق باعادة نشاط المنظمة السودانية لحقوق الانسان اشار المسئولون الى أنهم يجرون اتصالات مع قادة المنظمة للنظر فى اعادة نشاطها وأنهم أجروا فى وقت قريب لقاءين مع البروفيسور عمر البشير رئيس المنظمة والدكتور محمد نور الدين أمينها العام بهذا الغرض . وان كانت رؤيتهم لاعادة نشاط المنظمة قد تفاوتت وفيما طرح بعضهم ضرورة اتخاذ خطوات تمهيدية (تشكيل لجنة تسيير — فتح باب العضوية — اجراء انتخابات) فقد حسم السيد الفريق رئيس مجلس الثورة مسألة اعادة النشاط قائلا بأن بوسع المنظمة العودة للعمل من الآن على النحو الذى كانت تمارس به نشاطها من قبل .

★ ★ ★

تتيح حصيلة المناقشات التى ادارها وفد المنظمة مع المسئولين السودانيين عدة استخلاصات حول اتجاهات النظام من قضايا حقوق الانسان . يأتى فى مقدمتها شعور النظام بالحرج من الحملة الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ، و رغبته فى الحد والتخفيف من آثارها . وقد عبر احد المسئولين عن ذلك صراحة وذكر بأن النظام كان يُعرض من قبل عن الانتقادات العربية والدولية ، ولكنه قرر استراتيجية جديدة نحو مواجهتها . وقد لايكون من الواضح ملامح هذه الاستراتيجية الجديدة ، ولكن مجمل افادات المسئولين السودانيين عبرَت عن مظاهر تشمل « اعمال العلاقات العامة » ، و« اجراء نوع من الحوار مع منظمات الحركة الدولية لحقوق الانسان » ، و« ازالة بعض مظاهر الاثارة فى الممارسات » .

وفى هذا الإطار كان ملموسا للوفد رغبة المسئولين فى التلاقى مع بعض مطالب المنظمة ، ورغم عدم افصاح المسئولين عن خطوات محددة ازاء كثير من الموضوعات التى طرحها وفد المنظمة الا ان المناقشات اسفرت عن تصريح واضح من السيد رئيس مجلس قيادة الثورة بإمكان ممارسة المنظمة السودانية لحقوق الانسان لنشاطها دون المرور بالتعقيدات التى طرحها بعضه المسئولين والمستشارين السياسيين . ووعدا بإطلاق سراح دفعات جديدة من المعتقلين السياسيين ، الغاء حكم الاعدام الصادر ضد د. مأمون حسين ، وخطوات ما باتجاه اعادة الحياة النقابية .

لكن مالا يخطئه اى استخلاص أيضا ان قضية المشاركة فى ادارة الشئون العامة مازالت بعيدة عن اذهان المسئولين السودانيين بل والواضح انها لاتدخل فى خططهم القريبة ، ولايوجد حتى تصورات بعيدة بخصوصها .

وفى هذه الحدود كان من الممكن توقع بعض النتائج الايجابية لزيارة وفد المنظمة للسودان ، بل وكان من الممكن تطوير نمط من الحوار بين المنظمة والسلطات السودانية للتشجيع على اتخاذ خطوات أفضل نحو القضايا المطروحة لكن ، للأسف اضفت احداث اليوم الأخير للزيارة ظلالا كثيفة على مستقبل التطورات القادمة فى حقوق الانسان .

احد هذه الأحداث كان وفاة طبيب شاب معتقل يدعى الدكتور على فضل ، وقد اعتقل الطبيب الشاب قبل بضعة أسابيع من وفاته ، واودع فى مكان مجهول لأسرته ، ثم نقل الى مستشفى السلاح الطبى حيث مات يوم ٢١ /٤/ ١٩٩٠ وذكرت الشهادة الصادرة عن تشريح جثته ان سبب الوفاة الملاريا ، ولكن والده تقدم ببلاغ يحدد شبهة وفاة جنائية وطلب اعادة التشريح التى اسفرت عن سبب معلن اخر وهو نزيف داخلى . ورفضت السلطات لوالد المتوفى مناظرته وسلمته جثمانه فى المقابر لدفنه فى الرابعة صباحا ، ورفضت اقامة سرادق عزاء له . و الحصيلة موقف مفعم بالشك على مصير العديد من المحتجزين فى أماكن مجهولة ،وقدر من المصداقية على روايات عديدة حول « التعذيب » و « بيوت الأشباح » كان من الممكن أن يندرج بعضها فى عداد المبالغات .

الواقعة الثانية ، والتى ربما تكون أكثر اهمية فى خطورتها وفى دلالتها كذلك هى رد الفعل الذى واجهت به السلطات محاولة الانقلاب الفاشلة . ففى أعقاب المحاولة صدرت أحكام اعدام مبتسرة وفق محاكمات ميدانية مجهولة تماما ، لم تستغرق أكثر من ساعتين ، ولم يكفل فيها حق الدفاع للمتهمين ولم يجدوا أى مساعدات قانونية . ولم يتوافر فيها أى نوع من الضمانات وانتهت الى أحكام إعدام جماعية ، أعدم فى أعقابها ٢٨ ضابطا سودانيا فى اقل من ٢٤ ساعة من وقوع محاولة الانقلاب فى حكم غير مسبوق فى حجمه وسرعته فى المنطقة بأسرها.

ولاتقتصر الاستخلاصات الخاصة بهذه الواقعة على حجم العنف الذى واجه به النظام ، خصومه ، وانما أيضا على الطريق الذى يمكن ان يقود اليه هذا الاتجاه ، وأن النظام يغلب اعتبارات الأمن على ماعداها خلال المرحلة المقبلة مما يعنى فى التحليل النهائى تضييق الهامش المتاح لحركة حقوق الانسان فى التأثير فى مواجهة الانتهاكات أو الضغط من أجل توسيع رقعة ضمانات حقوق الانسان فى السودان .

★★★★★★

حكومة جيبوتى تساند دعوة المنظمة للإفراج عن سجناء الرأى

تلقت المنظمة العربية لحقوق الانسان بكل التقدير ــ خطابا من السيد اسماعيل جودى جرد مدير ديوان رئاسة الجمهورية فى جيبوتى ، يعرب فيه عن مساندة حكومة بلاده لجهود المنظمة فى ان يكون عام ١٩٩٠ هو عام اطلاق سراح جميع سجناء الرأى فى الوطن العربى .

تضمن خطاب السيد اسماعيل جودى جرد مايلى :

« يسرنى غاية السرور أن أبلغكم أنه لمن دواعى الشرف لحكومة جيبوتى ان تلتقى معكم فى المشاركة فى هذا العمل ، الذى يعد أكثر أهمية فى عمل منظمتكم الموقرة بأن يكون عام ١٩٩٠ هو عام إطلاق سراح جميع سجناء الرأى فى العالم العربى، ذلك العمل الذى يدخل فى الاستراتيجية التى تحرص حكومة جيبوتى على تبنيها ودعم استمراريتها ــ بل ان تنفيذ هذا المطلب الذى لا ينال قط من مبدأ السيادة الوطنية للدول وهو جزء لا يتجزأ منها ــ قد كفله سيادة الحاج حسن جوليد رئيس جمهورية جيبوتى المرة تلو الأخرى وعلى الأخص خلال مداخلته يوم ١٠ ديسمبر ١٩٨٩ فى مناسبة العيد الواحد والأربعين للإعلان العالمى لحقوق الانسان الذى أصدرته الأمم المتحدة .

وجمهورية جيبوتى التى تعترف بإعجاب بالعمل المتميز الذى تقوم به المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، كانت قد انضمت يوم حصولها على استقلالها للإعلان العالمى لحقوق الانسان .

لقد بذلت جمهورية جيبوتى وستبذل الجهد فى سبيل احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية ودونما تمييز على أرضها .

ان جمهورية جيبوتى على استعداد دائما لمساندة تلك الجهود العظيمة التى تبذلها المنظمة من اجل العمل على الاحترام الكامل لحقوق الانسان فى العالم الذى تنتمى اليه بحكم تاريخها ودينها و تراثها الانسانى وثقافتها وجغرافيتها بل واماالها ومصيرها » .

وكانت المنظمة العربية لحقوق الانسان قد ناشدت ملوك ورؤساء الأمة العربية بنداءات متتالية خلال حملتها التى اختتمتها فى مارس / آذار ١٩٩٠ من أجل الدعوة لاطلاق سراح سجناء الرأى فى الوطن العربى وتصفية هذه الظاهرة البغيضة فى الوطن العربى .

وتتطلع المنظمة لان تكون البادرة الهامة التى اعلنتها حكومة جيبوتى هى خطوة جديدة على الطريق الذى تسعى اليه الأمة العربية حثيثا « نحو وطن خال من سجناء الرأى » .

الكويت فى مفترق الطرق

بعد أربع سنوات من تعطيل بعض مواد الدستور عام ١٩٨٦ ، وحل مجلس الأمة ، وتقييد حرية التعبير ، وصلت الكويت الى مفترق الطرق ، بلغته فى الوقت الذى كان العالم الخارجى من حولنا قد حسم خياراته ، وعقد عزمه على إعلاء حقوق الإنسان وتعزيز الحريات ، وتجاوز مقايضات هامة بين الحرية والتنمية أو الحرية والاستقرار .

وعبر جدل سياسى هام خاضته قوى سياسية عديدة فى الكويت ، وانتهى الى حوار جاد طرفته الحكومة ، وأفسحت خلاله صدرها لسماع الرأى الآخر ، ولمس المراقبون خلاله التفافا عاما حول ثلاثة مطالب محددة هى اعادة العمل بالدستور ، وإحياء الحياة النيابية ، ورفع القيود عن حريات التعبير . انتهت الحكومة الى خيار غلب المخاوف على الثقة بالذات ، وجاء بصيغة محبطة للتطلعات المشروعة ، فاستبدل بمجلس الأمة الكويتى ، الذى كان مفخرة حقيقية فى بلداننا العربية ، بآخر مؤقت يضم ثلث أعضائه بالتعيين وتتسم صلاحياته بطابع استشارى غير ملزم ،ووضع حدا لفترة انتقالية استدامت أربع سنوات بأخرى انتقالية لا تقل عن الأولى ، بل وتماثل ضعف المدة التى أنيط بالمجلس التأسيسى عام ١٩٦١ مهمة إعداد دستور للبلاد خلالها .

بيد أن الأكثر اثارة للأسف جاء فى أسلوب مواجهة السلطات للانتقادات التى أثارتها هذه الخطوة ، ففى إجراء مؤسف ، وعلى دفعات متلاحقة ، القت السلطات القبض على مجموعات من النواب السابقين والسياسيين الكويتيين الذين أصروا على تعزيز مطلب إعادة الدستور وإحياء الحياة النيابية ورفع القيود عن حريات التعبير . ومنذ نهاية الأسبوع الأول من شهر مايو / آيار وحتى إعداد هذا التقرير ألقت السلطات القبض على خمسة عشر شخصا من النواب والسياسيين الكويتيين ، وأحد عشر شخصا من الشباب . أفرج عن معظمهم بكفالة مالية توطئة لمحاكمتهم بتهم تتراوح بين توزيع المنشورات ، وعقد اجتماعات غير مشروعة بالمخالفة لقانون الاجتماعات ومقاومة السلطات . وهى تهم تصل عقوبتها إلى الحبس لمدة ثلاثة أشهر والغرامة بمبلغ ٥٠٠ دينار .

هكذا أخفقت حكومة الكويت فى الإمساك بخيار العصر ، واستشراف آفاق المستقبل ، وفضلت فرص الأمان المؤقت عن رحابة الآمال الكبرى ، وداست فى طريقها لذلك ثلاثة حقوق كبرى أجمع العالم عليها منذ زمن طويل فى العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية : حق المشاركة فى ادارة الشئون العامة ، والحق فى حرية التعبير ، والحق فى التجمع السلمى .

ولقد أبرقت المنظمة لسمو الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير الكويت فور بدء تداعى هذه الأحداث ، بسطت تحت نظره رؤيتها من منطق الاعتزاز بالكويت وتجربته ودوره العربى الذى تفاخر به دائما ، وناشدته تجاوز هذه المحنة بذات الحكمة التى أملت عليه خطابه للأمة الذى شرع فيه الحوار بديلا للتنابذ ، وغلب فيه المحاجاة على استخدام الجبر . وما زالت المنظمة تتطلع لاستجابته ، ليس فقط من أجل تصحيح الخيارات فى الكويت ، ولكن أيضا لأن تجربة الكويت ، وفى هذا الوقت بالذات لها تأثير بالغ على وجهة التطور فى منطقة الخليج كله فى مسار إعلاء حقوق الإنسان .

على أن تطورات الكويت ، المثيرة للقلق تلفت الانتباه الى ظاهرة أخرى ، ربما تكون أكثر عمومية وأكثر مدعاة للقلق فى آن ، تختص بقضية الدعوة لحقوق الإنسان والنشطون فى خدمة قضايا حقوق الإنسان . فمن بين أولئك الذين جرت ملاحقتهم فى الكويت ستة من أعضاء المنظمة النشطين فى مجال الدعوة لحقوق الإنسان ، وبينهم السيد جاسم القطامى عضو مجلس أمنائها الذى أعيد انتخابه فى شهار مارس / آذار ١٩٩٠ . وجاءت ملاحقتهم بسبب دعوتهم السلمية لتحقيق مطالب تقع فى صميم رسالة حقوق الإنسان وهى الدعوة لاستئناف الدستور ، وإحياء الحياة النيابية وإطلاق حرية التعبير وحق التجمع السلمى . ولم تتجاوز دعوتهم الأساليب السلمية بأى حال ، ويأتى ذلك فى الوقت الذى يعانى فيه أعضاء المنظمة فى قطر عربى آخر ــ السودان ــ ملاحقات مماثلة ومن بينهم عضو آخر من مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان يقبع منذ أكثر من ثمانية أشهر فى سجن بورسودان دون أن يوجه اليه اتهام أو يواجه أى تحقيق .

لقد كان فى يقين المنظمة ــ دائما ــ ان الدعوة لقضية حقوق الانسان رسالة سوف يتعين عليها أن تؤدى تضحياتها ، وعزاؤنا ان الجائزة التى تنتظرها تستحق هذه التضحيات . لكن ــ فى الوقت نفسه ــ فقد آن الأوان لدفع الجهود نحو بلورة تلك الصيغة الدولية التى تعكف الأمم المتحدة عليها لتعزيز الدعوة لحقوق الإنسان ، وحماية هؤلاء النشطين من أجلها . ان المطروح على الأمم المتحدة الآن هو مشروع اتفاقية دولية ، أو إعلان عالمى لتحقيق هذه الغاية ، والمتتبع للمخاطر التى يتعرض لها النشطون فى مجال حقوق الانسان لا يملك الا ان يستحث هذه الجهود الخلاقة لبلوغ غاية أصبح من المتعين بلوغها وعلى وجه السرعة .

وردت أثناء مثول هذه النشرة للطبع أنباء عن صدور عفو أميرى للنواب والسياسيين الكويتيين الذين تعرضوا للإعتقال والتحقيقات . ورغم تقدير والسياسيين الكويتيين الذين تعرضوا للإعتقال والتحقيقات . ورغم تقدير معهم أعربوا عن انتقادهم لحفظ التحقيقات ووجهوا رسالة إلى سمو ولى العهد ورئيس مجلس الوزراء يؤكدون فيها ان هذه القضايا التى تم حفظها ما كان من الممكن أن تصمد أمام تمحيص المحامين وعدالة القضاء بالنظر إلى ماوصفوه بأنها قضايا ملفقة ، وأن هذا الإجراء من شأنه إفلات السلطة التنفيذية من المحاكمة أمام القضاء على ممارستها لأعمال القمع والقهر الحاطة بكرامة المواطنين والإعتداء على حرياتهم وإستباحة حرمة منازلهم ودواوينهم وفرض العقوبات على حملة الرأى دون سند قانونى وبالمخالفة للدستور الكويتى .

محنـة التعليـم فى فلسطيـن المحتلـة

خلال مايقرب من عامين ونصف من اندلاع الانتفاضة الفلسطينية مارست سلطات الاحتلال سياسة متصاعدة فى تقويض مؤسسات التعليم الوطنية واهدار حق المواطنين فى التعليم فى اطار من سياسات العقاب الجماعى التى تمارسها السلطات بغية اجبار السكان على التخلى عن الانتفاضة .

وقد عبرت المنظمة فى مناسبات سابقة عن قلقها ازاء هذه الممارسات ودعت إلى وقفها . بيد ان واقع الحال يشير الى استمرار تردى الأوضاع التعليمية داخل الأراضى المحتلة برغم الادانات الدولية المتكررة فى هذا الصدد . وقد تجمعت لدى المنظمة مؤخرا عدد من التقارير التى تتعرض بالدراسة لابعاد محنة التعليم فى الأراضى المحتلة . وفي اطار من التزام المنظمة برصد كافة الانتهاكات التى يتعرض لها الشعب الفلسطينى فى ظل الاحتلال وطرح همومه ومعاناته اليومية على المجتمع الدولى فقد حرصت المنظمة على الاتصال بعدد من الشخصيات الفلسطينية وثيقى الصلة بالأوضاع التعليمية داخل الأرض المحتلة ، ونظمت حلقة نقاشية دعت اليها عددا من هذه الشخصيات وطرحت خلالها الأمانة العامة حصيلة ما تجمع لديها من معلومات . ويمكن القول ان النتائج التى توصلت اليها الحلقة النقاشية قد عكست أوضاعا أكثر مدعاة لقلق المنظمة وتتطلب دعوة المجتمع الدولى للمبادرة بشكل عاجل باتخاذ التدابير الكفيلة بإعمال المواثيق الدولية لحقوق الانسان ودفع سلطات الاحتلال إلى احترام حق التعليم للإنسان الفلسطينى ومعالجة كافة المشكلات المترتبة على الممارسات الاسرائيلية المتعسفة تجاه مؤسسات التعليم الوطنية بما يضمن اعادة الحياة للعملية التعليمية .

وتتلخص الأبعاد الراهنة لمحنة التعليم فى الأرض المحتلة فى عدة خطوط :

أولا : انه فيما يتعلق بالجامعات فقد ظلت مغلقة على مدى عامين دراسيين بموجب أوامر عسكرية يتوالى تجديد اصدارها . وقد أدى هذا الإغلاق المستمر الى وضع صعوبات شديدة فى الالتحاق بالجامعات لأكثر من ٤٠ ألف طالب ممن أنهوا مرحلة التعليم الثانوي خلال عامين ، كما فاقم ذلك من المشكلات المالية التى تعانى منها الجامعات بسبب تقلص الموارد التى كانت تحصل عليها كرسوم لتسجيل الطلاب وهو ما أضاف صعوبات جمة فى قدرتها على دفع رواتب الأساتذة والاداريين وعددهم نحو ٢٧٠٠ . كما ألحقت هذه الأوضاع أضرار بالغة فيما يتعلق بقدرتها على مواصلة نشاطاتها وتجاربها البحثية . كما تردت هذه الصلات التى تقيمها هذه الجامعات بالجامعات الأجنبية بالنظر إلى ما إنتهجته سلطات الاحتلال من اجراءات منعت بموجبها وفوداً جامعية فلسطينية من زيارة الجامعات الغربية . وقد ترتب على ذلك اتجاه بعض الهيئات الأوروبية المعنية بالتعليم إلى إعادة النظر فى المساعدات التى كانت تقدمها للجامعات الفلسطينية واستبدالها بمنح لطلاب السنوات النهائية لتمكينهم من الحصول على شهاداتهم العلمية فى جامعات أوروبية .

هذا فضلا عن القمع الذى تعرض له طلاب الجامعات وأساتذتها خلال الانتفاضة وأدى إلى مصرع ١٢ طالب من جامعة النجاح و ٦ من جامعة غزة بالاضافة الى الاعتقالات الواسعة حيث أشارت المعلومات المتوافرة لدى المنظمة الى تعرض ٦٦ ٪ من طلاب جامعة بيرزيت للإعتقال و ٥٠٠ طالب من جامعة النجاح ، كما تشمل هذه المعلومات تعرض ١٢ من أعضاء هيئة تدريس جامعة بيرزيت ، ١٠٣ من طلابها الى الاعتقال الادارى خلال عامين من الانتفاضة بينما سجلت جامعة النجاح تعرض ٢٠٠ طالب منها لهذا الاجراء التعسفى ، بخلاف العديد من قرارات الابعاد التى طالت عددا من طلاب الجامعات وأساتذتها .

ثانيا : فيما يتعلق بالمدارس بمختلف مراحلها فقد تعرضت للاغلاق المتكرر لفترات طويلة بموجب أوامر عسكرية مما اهدر عدداً كبيرا من ساعات التعليم خلال العامين الدراسيين الماضيين لنحو ٣٠٠ ألف تلميذ . وعلى الرغم من الاعلان الرسمى لاستئناف الدراسة فى فترات محدودة فإن ذلك لم يمنع السلطات من اغلاق العشرات من المدارس فى مناسبات مختلفة « وحتى اشعار آخر » عند اندلاع اية مظاهرة . وفى نفس الوقت جرى تشتيت اعداد كبيرة من التلاميذ من مدارسهم إلى مدارس أخرى فى ظل قيام سلطات الاحتلال باستخدام العديد منها كمراكز للاعتقال أو كنقاط عسكرية فضلا عن التخريب المتعمد لبعض المبانى المدرسية ، وفى هذا الصدد يشار الى استيلاء السلطات خلال عام ١٩٨٩ وحده على ٣٦ مدرسة .

ثالثا : ان الساعات التعليمية المحدودة التى أتيحت رسميا قد تعرض جانب كبير منها للاهدار بفعل عدة عوامل :

★ قرارات حظر التجول التى شملت كافة المناطق ولفترات عديدة منذ اندلاع الانتفاضة .

★ الاضطراب النفسى الذى كان يعمل خلاله الطلاب والمعلمون فى ظل مناخ القمع السائد بما انطوى عليه من قتل واعتقالات عشوائية أو هدم للمنازل وتدمير للممتلكات طال بعضهم أو ذويهم .

★ ان الحرص على استمرارية الانتفاضة قد ترك هو الآخر بعض التداعيات السلبية على العملية التعليمية من خلال دعوة الطلاب والأساتذة منذ بدء الانتفاضة الى المشاركة فى اعمال التظاهر والاضراب العام ومسيرات جنازات الشهداء . وقد فطنت القيادة الموحدة للانتفاضة — مع استمرار الانتفاضة — إلى انعكاس ذلك بالسلب على العملية التعليمية وانتظامها وحاولت إبتكار حلول لعلاجها .

★ تأثر انضباط العملية التعليمية نتيجة قيام جنود الاحتلال بمتابعة قوائم الحضور والغياب بمؤسسات التعليم واعتبار الطلاب المتغيبين متورطين فى اعمال الانتفاضة وتعريضهم للاعتقال بموجب ذلك . وقد دفع ذلك الأمر المعلمين الى التغاضى عن تسجيل الطلاب المتغيبين حتى لايكونوا سببا فى تسليمهم لسلطات الاحتلال .

رابعا : ان الممارسات الاسرائيلية استهدفت بالاساس حرمان المواطن الفلسطيني من حقه فى التعليم . وهو الأمر الذى يكشف عنه الحصار

الشامل الذى فرضته على برامج التعليم الشعبى التى اعتمدتها الانتفاضة فى مواجهة اغلاق مؤسسات التعليم . وقد وصل الامر الى حد حظر تنظيم اية برامج بديلة للتعليم وتجريمها سواء فى المنازل أو المساجد أو الكنائس ومهاجمة المقار التى تنعقد بها مثل هذه البرامج واحتجاز المعلمين الذين ينسب اليهم القيام بمثل هذا النشاط وتهديدهم . وفى نفس الوقت فقد رفضت سلطات الاحتلال اقتراحا للوكالة الدولية لغوث اللاجئين بتطبيق نظام للتعليم المرئى من خلال دوائر تليفزيونية مغلقة تغطى المخيمات الفلسطينية فى اطار ميزانية معتمدة من الأمم المتحدة لهذا الغرض . كما رفضت كذلك المطالبات الملحة باحياء برامج تعليم الطلاب فى السجون فى ظل اعتقال اعداد واسعة من الطلاب قدر من بينهم نحو ١٥٠٠ ــ ٢٠٠٠ طالب جامعى .

خامسا : ان النتائج الخطيرة لما سبق قد تمثلت فى تفاقم مشكلة الأمية وذلك بفرض الأمية المطلقة على الصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الابتدائى فى ظل الانتقال الآلى للطلاب من صف لآخر بغض النظر عن تعذر حصولهم على الحدود الدنيا من المناهج التعليمية المقررة .

سادسا : ان تقويض مؤسسات التعليم ، وان كان يشكل واحدا من سياسات العقاب الجماعى التى تستهدف تصفية الانتفاضة الفلسطينية فإنه كان ومايزال يشكل احد الأدوات الثابتة التى تنتهجها سلطات الاحتلال فى اطار سياسة التفريغ الحضارى والعدمية القومية التى تمارسها السلطات بهدف طمس الهوية الفلسطينية وتغييبها سواء داخل فلسطين المحتلة ١٩٤٨ أو داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وهو مايبرز من خلال تحكم سلطات الاحتلال فى مناهج التعليم بفلسطين ١٩٤٨ واخضاعها للرقابة المشددة فى الضفة وقطاع غزة بما يضمن تفريغها من كل المضامين القومية والوطنية بالمخالفة لمقررات الأمم المتحدة واليونسكو التى دعت لاتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتأكد من ان التعليم فى كل مكان يحترم التقاليد القومية والدينية واللغوية للسكان وان طبيعة التعليم يجب الا تغير لأسباب سياسية . فضلا عن السياسات التمييزية فى توزيع الخدمات التعليمية بين الطلاب العرب والطلاب اليهود فى فلسطين ١٩٤٨ سواء فيما يتعلق بالأبنية التعليمية أو اعداد المعلمين والمشرفين أو الخدمات الصحية والاجتماعية للطلاب . ويدخل فى اطار هذا التمييز دفع الطلاب العرب الى الابتعاد عن الدراسات التكنولوجية من خلال الاجراءات التى تحرمهم من العمل بالمصانع الاسرائيلية لاعتبارات أمنية وذلك ضمن سياسة « دفع الأدمغة الفلسطينية الى الهجرة » ويقابل هذه السياسات التمييزية فى فلسطين ١٩٤٨ العديد من القيود على مؤسسات التعليم فى الأراضى المحتلة ويشمل ذلك فرض الضرائب والرسوم الجمركية الباهظة على الأجهزة العلمية التى تحتاجها الجامعات والرفض المتكرر لمنح تصاريح اقامة ابنية جامعية والحظر المستمر على اذون سفر الطلاب والأساتذة لمهام علمية .

فى بيان عاجل للمنظمة :

مذابح اسرائيل الجديدة تحتاج وقفة أكثر حزما

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان ببالغ الغضب أنباء المذبحة الجديدة التى شنها أحد الاسرائيليين ضد العمال العرب بالقرب من تل أبيب ، واجراءات القمع والملاحقة التى شنها الجيش الاسرائيلى ضد المواطنين الذين خرجوا احتجاجا على المذبحة فى قطاع غزة ، وأسفرت بدورها عن مذبحة أكثر عنفا .

لقد أسفرت هذه المذابح ــ حتى إعداد هذا البيان ــ عن مصرع تسعة عشر فلسطينيا ، وجرح أكثر من ألف ومائة وخمسين فردا حتى استحقت هذه الأحداث ــ وبحق ــ الوصف الذى تداولته الأدبيات الصحفية بوصفه « يوم المذابح بالجملة » .

لقد استدعت هذه المذبحة للأذهان سلسلة المذابح السابقة وسلسلة التبريرات الاسرائيلية ، ولم يعد من المجدى القبول بالذريعة التى اعتادت ان تسوقها اسرائيل فى تفسير مذابحها المتكررة بـ « المرض النفسى » لمرتكبيها ، وإلا كان علينا أن نقبل ان كل الجيش الاسرائيلى مريض نفسيا اذ ارتكب فى أعقاب المذبحة الأولى واحدة أشد قسوة منها .

لقد كشفت مثل هذه المذابح دائما نهجا منظما للقمع والقهر والارهاب الذى تدعى اسرائيل انها تحاربه ولم يعد يكفى من المجتمع الدولى ان يستنكر ــ اذا فعل ــ ثم ينفض يديه فى انتظار المذبحة الجديدة .

لقد بات من المتعين تنسيق الجهود بين كل من المعنيين بحقوق الإنسان وأولئك الذين يأملون فى استبعاد شريعة الغاب فى التعامل أن يضموا صفوفهم من أجل وقف المذابح للأبرياء فى فلسطين . ولقد اجتمع الإجماع الفلسطينى والعربى عند ثلاثة مطالب محددة تستحق المساندة الكاملة أولها الدعوة لعقد اجتماع فورى لمجلس الأمن لوضع المجتمع الدولى أمام مسئولياته واتخاذ التدابير اللازمة لوقف المذابح ، وثانيها تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق فى هذه المذابح ، وثالثها ، دفع الجهود الدولية لوضع الأراضى الفلسطينية المحتلة تحت الحماية الدولية .

ولقد أبرقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فور بدء هذه المذابح لأمين عام منظمة العمل الدولية ، واتحادات العمال فى العالم تناشدهم ادانة هذه المذبحة ، والعمل ــ بكل الوسائل المتاحة ــ لوقفها ومنع تكرارها . كما أبرقت الى سكرتير عام الأمم المتحدة لمساندة المطلب الشرعى والعادل لمنظمة التحرير الفلسطينية وما انعقد عليه الإجماع الدولى لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطينى فى الأراضى المحتلة .

مصر
المحكمة الدستورية العليا تقضى ببطلان مجلس الشعب

قضت المحكمة الدستورية العليا ببطلان تكوين مجلس الشعب الحالى منذ انتخابه ، جاء ذلك من خلال الحكم الذى اصدرته فى ١٩٩٠/٥/١٩ والقاضى بعدم دستورية المادة الخامسة مكرر من قانون انتخابات مجلس الشعب فيما تضمنته من النص على ان يكون لكل دائرة انتخابية عضو واحد يتم انتخابه عن طريق الانتخاب الفردى وفيما يكون انتخاب باقى الأعضاء الممثلين للدائرة عن طريق الانتخاب بالقوائم الحزبية .

كشفت حيثيات الحكم ما انطوى عليه نص القانون من مخالفة للدستور ومنها اهدار مبدأى المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين ، وأوضحت الحيثيات ان السماح للمستقلين عن الاحزاب السياسية بالترشيح فى مقعد واحد فقط فى كل دائرة قد انطوى على تقليل فرص المستقلين فى الفوز وخاصة فى ظل مايسمح به القانون لاعضاء الاحزاب بالتقدم للترشيح على مقعد المستقلين الى جانب باقى المقاعد المخصصة لهم فى كل دائرة . وأوضحت الحيثيات انه بموجب هذا القانون انحصرت فرص المستقلين فى الفوز فى ١٠٪ من مجمل مقاعد مجلس الشعب بينما انفردت قوائم الاحزاب بـ ٩٠٪ من مجمل المقاعد وهو الامر الذى اعتبرته المحكمة الدستورية يشكل تمييزا بين المواطنين بالمخالفة لقواعد الدستور .

وتتوقع الدوائر السياسية والقانونية صدور قرار بحل مجلس الشعب فى ضوء ماتضمنه حكم المحكمة الدستورية من بطلان أى قوانين أو اتفاقيات يقرها المجلس الحالى بعد ٢ يونيو القادم الذى يوافق الموعد الاقصى لنشر الحكم بالجريدة الرسمية .

والجدير بالذكر ان قانون انتخابات مجلس الشعب الذى قضت المحكمة ببطلانه دستوريا كانت الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى قد قامت باعداده على عجل فى ديسمبر ١٩٨٦ بعد ان تبين لها اتجاه المحكمة الدستورية الى قبول الطعن فى القانون القائم وقتئذ والذى كان يحرم المستقلين من حقهم فى الترشيح الذى قصره على القوائم الحزبية ، وهو الامر الذى أكدت المحكمة الدستورية فى ١٩٨٧ مخالفته لنصوص الدستور .

وفضلا عن ذلك فان التشكيل الحالى للمجلس قد اثار جدلا قانونيا واسعا طوال السنوات التى تلت انتخاب اعضائه فى أبريل ١٩٨٧ بعد ان قبل القضاء الادارى بالطعن الذى تقدمت به بعض احزاب المعارضة واتهمت فيه وزارة الداخلية بالتلاعب فى اعلان نتائج الانتخابات وبمقتضى الاحكام الصادرة من القضاء الادارى فى ذلك الوقت كان الامر يتطلب تصحيح النتائج فيما يخص ٧٨ مقعدا قضت المحكمة ببطلان فوز شاغليها واحقية ٧٨ مرشحا لم يعلن فوزهم فى شغلها الا ان الحكومة لجأت الى تعطيل تنفيذ احكام القضاء الادارى من خلال تقديم استشكالات متكررة انتظارا للطعن امام المحكمة الادارية العليا . ورغم ان الأخيرة قد اصدرت حكما نهائيا فى ٢٩ ابريل ١٩٨٩ برفض طعن الحكومة والتنديد برفض الامتثال لاحكام القضاء الادارى الواجبة النفاذ ، ورغم امتثال وزارة الداخلية لهذا الحكم الأخير باعلان اسماء المرشحين الذين قضت المحكمة بأحقيتهم فى شغل المقاعد موضع الخلاف فقد اتخذ مجلس الشعب ـــ من خلال الأغلبية التى يتمتع بها الحزب الوطنى الحاكم ـــ قرارا برفض تنفيذ احكام القضاء بدعوى ان اثبات العضوية أو اسقاطها عن اعضائه هى من صميم عمل المجلس واختصاصه . وقد قضت محكمة القضاء الادارى مجددا فى ١٩٩٠/٣/٢١ بأحقية المرشحين الذين سبق ان قضت المحكمة لصالحهم بشغل مقاعد المجلس موضع الخلاف .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان تأمل ان تبادر السلطات ـــ التزاما بما قضت به المحكمة الدستورية ـــ الى اعداد ـــ صياغة جديدة لقانون الانتخابات تتفادى من خلالها المثالب الدستورية المتعددة التى تضمنها القانون الحالى والسابق بما يضمن الالتزام بالمبادىء الدستورية المتعلقة بالمساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين ـــ كما تأمل ان تعمل السلطات على توفير الضمانات الحقيقية التى تكفل نزاهة وحيدة الانتخابات المقبلة ـــ وذلك إعمالا لما تضمنه العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية بشأن حق كل مواطن ، دونما تمييز ، فى المشاركة فى ادارة الشئون العامة ، وفى ان ينتخب وينتخب فى انتخابات نزيهة بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السرى وبما يضمن التعبير الحر عن ارادة الناخبين .

المنظمة المصرية لحقوق الإنسان
تطعن فى دستورية قانون الجمعيات

طعنت المنظمة المصرية لحقوق الانسان ـــ فرع المنظمة العربية فى مصر ـــ فى دستورية القرار بقانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ والذى ينظم انشاء وتكوين الجمعيات فى مصر .

جاء ذلك من خلال المذكرة التى تقدمت بها هيئة الدفاع فى الدعوى القضائية التى رفعتها المنظمة امام محكمة القضاء الادارى ضد قرار وزارة الشئون الاجتماعية برفض التصريح باشهار المنظمة بزعم تداخل اهدافها فى الاعمال السياسية ووجود جمعية اخرى تمارس عملها فى ذات النطاق الجغرافى . وطالبت المذكرة بوقف الدعوى واحالة الأوراق الى المحكمة الدستورية العليا للفصل فى مدى دستورية القرار بقانون رقم ٣٢ لعام ١٩٦٤ والمواد والقرارات المترتبة عليه .

وقد استند الطعن بعدم دستورية القانون برمته لصدوره بقرار جمهورى اعتمادا على الصلاحيات الاستثنائية التى منحها الدستور المؤقت فى ذلك الوقت لرئيس الجمهورية فى اصدار قرارات لها قوة القانون « اذا حدث فى غيبة المجلس التشريعى ما يوجب الاسراع فى اتخاذ تدابير لاتحتمل التأخير » وأوضحت المذكرة فى هذا الصدد انتفاء

أية ظروف توجب الاسراع فى اصدار القانون واستخدام اختصاصات المجلس التشريعى قبل التاريخ المحدد لبدء دورة اجتماعاته باثنين وأربعين يوما فقط .

وأوضحت المذكرة ان القرار بقانون المذكور قد اخل بالعديد من المواد والقواعد الدستورية فيما يتعلق بتكافؤ الفرص لجميع المواطنين والمساواة بينهم امام القانون فى الحقوق والواجبات ، حيث أورد فى ديباجته وسند اصداره ، الاستناد الى القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٢ بوقف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة لبعض الاشخاص والذى صدر بدوره بقرار من رئيس الجمهورية وفى غيبة المجلس التشريعى واجاز وقف مباشرة الحقوق السياسية وكافة الحقوق الانتخابية لبعض الاشخاص لمدة عشر سنوات . وتأسيسا على هذا فقد نصت المادة الثالثة من قانون الجمعيات المطعون فى دستوريته على ان الاشخاص المحرومين من مباشرة الحقوق السياسية لايشاركون فى تأسيس الجمعيات أو الانضمام الى عضويتها الا بتصريح من الجهة الادارية المختصة .

وتضمنت المذكرة الطعن فى دستورية العديد من مواد قانون الجمعيات التى اطلقت سلطات واسعة لوزارة الشئون الاجتماعية فى رفض اشهار أى جمعية للعديد من الأسباب التى صيغت بطريقة فضفاضة لا ضابط لها والتى تعصف بحق تكوين الجمعيات الذى كفله الدستور للمواطنين وتتجاوز الحظر الدستورى على انشاء جمعيات « يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريا أو ذا طابع عسكرى » .

كما اوضحت المذكرة ان القانون قد منح وزارة الشئون الاجتماعية الحق فى العسف بأى قرار للجمعيات العمومية أو مجالس ادارات الجمعيات وعزلها ومصادرة أموالها والاستيلاء على مستنداتها ودفاترها وتوقيع العقوبات على اعضائها المنتخبين دون حكم قضائى وهو الامر الذى اكدت المذكرة مخالفته للعديد من النصوص والقواعد الدستورية .

اسقاط عقوبة السجن فى اثنتين من قضايا الرأى

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالإرتياح فى ابريل الماضى إطلاق سراح ١٦ من السجناء فى القضية رقم ٢٠٧ لعام ١٩٨١ المعروفة بقضية الحزب الشيوعى المصرى بعد صدور قرار من الحاكم العسكرى باسقاط الفترة المتبقية من العقوبة الصادرة بحق ٢٢ شخصا ممن شملتهم القضية .

وكانت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان قد أعربت عن قلقها البالغ ازاء قيام نائب الحاكم العسكرى بالتصديق فى أوائل سبتمبر ١٩٨٩ على عقوبات بالسجن من سنة الى ثلاث سنوات بحق هؤلاء الأشخاص والتى كانت قد أصدرتها محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» فى ٢٤ مايو ١٩٨٦ . وبموجب هذا التصديق القى القبض فى ٢٧ سبتمبر ١٩٨٩ على ستة عشر شخصا ممن شملتهم هذه الأحكام من بينهم ستة من الصحفيين والكتاب والباحثين ، فيما تعذر القاء القبض على الباقين نظرا لوجود بعضهم خارج البلاد أو وفاة بعضهم

واشار بيان المنظمة المصرية الذى اصدرته فى ذلك الحين الى ان عددا من المتهمين فى هذه القضية حوكموا بنفس التهمة مرتين الأولى أمام محكمة أمن الدولة ، والأخرى أمام محكمة أمن الدولة العليا « طوارىء » وقد صدر الحكم فى القضيتين فى مايو ١٩٨٦ بالسجن من عام الى ثلاثة أعوام لحيازة وتوزيع منشورات تحض على قلب نظام الحكم مع تبرئة المتهمين فى القضيتين من تهمة تأسيس منظمة سرية تدعى الحزب الشيوعى المصرى . وبينما تمكن المتهمون فى القضية الأولى من الطعن فى الأحكام الصادرة بحقهم من قبل محكمة أمن الدولة وذلك امام محكمة النقض التى قضت فى فبراير ١٩٨٧ باعادة محاكمتهم امام دائرة اخرى باعتبار ان المنشورات التى ضبطت لدى المتهمين لم يرد بها مايشير الى استخدام العنف والقوة ، فان المتهمين فى القضية الثانية لم يتمكنوا من الطعن فى الاحكام التى أصدرتها المحكمة باعتبارها صادرة عن محكمة أمن دولة عليا « طوارىء » لايجوز الطعن فى احكامها بموجب قانون الطوارىء الذى يمنح الحاكم العسكرى صلاحية التصديق على هذه الأحكام .

وقد وجهت المنظمة المصرية لحقوق الانسان رسالة الى السيد الرئيس محمد حسنى مبارك ، فى اعقاب التصديق على هذه الأحكام ، تلتمس فيها استخدام صلاحياته الدستورية لالغاء الحكم الصادر بحق هؤلاء السجناء باعتبارهم سجناء للرأى من جهة ولحرمانهم من حقهم فى الطعن فى الأحكام الصادرة ضدهم واشارت الرسالة الى ان التصديق على الأحكام فى هذه القضية يثير تناقضا مع ماذهبت اليه محكمة النقض فى اعادة محاكمة المتهمين فى القضية الأخرى . وأوضحت الرسالة ان حرمان المتهمين من حق الطعن قد اخل بقواعد المساواة بين المواطنين امام القضاء وفقا لما تقضى به احكام الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الانسان .

والجدير بالذكر ان هيئة الدفاع عن المحكوم عليهم الاثنين وعشرين كانت قد تقدمت بالتماس الى رئيس الجمهورية ـــ فى أعقاب صدور الحكم ـــ تناشده الغاء الأحكام او ايقاف تنفيذها وعدم التصديق عليها انتظارا لحكم محكمة النقض فى الطعن الخاص بالقضية الأولى . كما طالبت الرسالة الموقعة من المرحوم فتحى رضوان رئيس المنظمة العربية لحقوق الانسان فى ذلك الوقت والأستاذ محمد فائق أمينها العام والعديد من القيادات السياسية والنقابية رئيس الجمهورية باستخدام سلطاته فى اطلاق سراح المتهمين فى القضيتين .

هذا وقد جاء قرار الحاكم العسكرى باسقاط فترة العقوبة المتبقية بشأن الأشخاص الـ ٢٢ فى غضون شهر من صدور الحكم ببراءة المتهمين الآخرين (والذين حوكموا امام محكمة أمن الدولة وقضت محكمة النقض باعادة محاكمتهم) من التهم المنسوبة اليهم بتأسيس منظمة سرية كما برأتهم المحكمة من تهمة احراز مطبوعات ومنشورات تحض على تغيير المبادىء الدستورية والنظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وقد أكدت محكمة أمن الدولة فى حيثيات حكمها اندراج هذه القضية ضمن قضايا الرأى وأنها قد افتقرت الى أى دليل لاستخدام العنف كما اهابت المحكمة بالمشرع اعادة النظر فى قانون العقوبات والقوانين الجزائية لإلغاء بعض النصوص التى استنت فى ظروف معينة لمواجهة أوضاع خاصة تجاوزتها الأحداث وأصبحت متناقضة مع الظروف المعاصرة ومتعارضة مع الدستور

المغـرب
اجراءات قمعية ضد جماعة العدل و الإحسان

وردت للمنظمة العربية لحقوق الإنسان عدة شكاوى تتعلق بما تناقلته الأنباء حول إقدام السلطات المغربية المختصة على اتخاذ عدة اجراءات تعسفية بحق أعضاء الجمعية التى تعرف بإسم جماعة « العدل والإحسان » وبحق الجماعة ذاتها التى تردد أنه قد صدر قرار اعتقال معظم أعضائها وقادتها ويأتى فى مقدمتهم السيد / عبد السلام ياسين مرشد الجماعة ، بالاضافة لستة أعضاء آخرين من أعضاء المجلس الاستشارى للجماعة هم الأستاذ محمد البشيرى ، وعبد الواحد المتوكل ، والمرشد التربوى محمد العلوى ، وفتح الله أرسلان ، والعبادى ، وعبد الله الشيبانى .

كما أفادت الشكاوى الواردة ان اجراءات الاعتقال طالت عددا آخر من أعضاء الجماعة بكل من مدينة القنيطرة ، المحمدية ، تارودانت ، ووجده . مشيرة إلى الى ان العناصر التى تم اعتقالها هى فى معظمها من صفوف الطلاب وأعضاء هيئات التدريس بها . كما أشارت الى أن هذه الإجراءات تأتى فى اطار اجراءات مشددة اتخذتها السلطات المعنية بحق الجماعة وشملت عدة مظاهر من بينها وضع السيد عبد السلام ياسين تحت الإقامة الجبرية و حرمانه من تلقى أية زيارات من ذويه و من الإلتقاء بمحاميه فى اطار الاستعداد لانعقاد المحاكمات وتحضير دفوع بشأن القضية التى من المقرر لها ان تنعقد فى غضون الفترة القادمة . كما أشارت الشكاوى الواردة لتعرض عدد كبير من المعتقلين للتعذيب ولمظاهر مختلفة من المهانة فضلا عما اتخذ بحقهم من اجراءات تعسفية تمثلت فى فصل عدد منهم من وظائفهم .

كما أفادت التقارير الواردة للمنظمة ان عددا من بين المتهمين كان قد تعرض لمحاولات من جانب بعض العناصر الأمنية المغربية فى اطار مساعيهم لتجنيد بعض أعضاء الجماعة وتكليفهم برفع تقارير عن نشاط تلك الجماعة وعضويتها وذلك فى مقابل مكافآت مالية سخية . ولما كانت مثل هذه المحاولات قد باءت جميعها بالفشل فقد عمدت السلطات المختصة الى تكثيف الضغط عليهم وتعرض بعضهم للتعذيب فى اطار المحاولات الرامية لإنتزاع اعترافات باطلة منهم حتى يتسنى تغليظ العقوبة المتوقعة تجاههم .

وكانت المنظمة قد خاطبت السيد وزير العدل المغربى وأعربت له عما يساورها من قلق بالغ تجاه الأنباء التى تضمنتها الشكاوى الواردة خاصة وانها تستشعر الخوف من أن تكون الاجراءات المتخذة بحق أعضاء «العدل والاحسان» قد جاءت بسبب آرائهم ومعتقداتهم. كما وضعت تحت نظر السلطات المختصة ان الجماعة المشار اليها تتمتع بالشرعية وأنها لم تتجاوز الحدود السلمية فى النشاط والدعوة بالكلمة والموعظة الحسنة . كما تناولت المنظمة فى خطابها ماتردد حول تعرض المتهمين للتعذيب واتخاذ قرارات بفصل بعضهم من وظائفهم .

وناشدت المنظمة سيادته التدخل لوقف أية ممارسات تتضمن تعذيبا للمتهمين أو أية أشكال من أشكال المهانة أو العسف بحقوقهم . وأعربت المنظمة عن تطلعها بأن يتم التحقق مما تردد حول تعذيب بعض المعتقلين وما ورد لدى كل من المنظمة العربية لحقوق الانسان ومنظمة العفو الدولية من أنباء تشير لوقوع حالات وفاة لبعض المحتجزين من جراء ذلك وفى اطار سوء الأوضاع المعيشية داخل تلك السجون والتى تمثل محركا لاندلاع اضرابات متكررة عن الطعام للضغط من أجل تحسين الشروط المعيشية والصحية .

كما كانت المنظمة قد أعربت عن تطلعها فى ان تتم إعادة النظر فى قرارات الفصل التعسفى بحق بعض المعتقلين والذين من المرجح أنهم سيواجهون صعوبات فى مجال الحصول على أعمال بديلة عن تلك التى تم عزلهم عنها .

وفى الوقت الذى تتطلع فيه المنظمة لاستجابة السلطات المغربية لمطالبها تلك لا تزال المنظمة تستشعر قلقا خاصة فى ضوء استمرار تلقيها لشكاوى تتناول نفس مظاهر التعسف المشار إليها مما أوجد لديها قناعة بأن تلك المظاهر والممارسات تمثل نمطا عاما فى التعامل مع السجناء السياسيين على اختلاف طبيعتهم الفكرية والأيديولوجية والسياسية.

هذا ولا تزال المنظمة العربية لحقوق الانسان تجدد مناشدتها للسلطات المغربية بشأن إعادة النظر فى كافة الاجراءات والممارسات المتعلقة بالاعتقال السياسى وجعلها متمشية مع المعايير الدولية خاصة وان المغرب سبق لها ان صدقت على العهد الدولى الخاص بالحقوق المدنية والسياسية منذ مايو ١٩٧٨ .

*****

ليبيـا
اعتقال مواطن سودانى وانقطاع أخباره

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تتعلق بالمواطن / عبد الله الحاج آدم عبد الرحمن السودانى الجنسية والذى يعمل بالجماهيرية العربية الليبية منذ عام ١٩٦٧ . وأفادت الشكوى أن المذكور ، والذى كان يعمل فى تدريس اللغة العربية والدين قرابة ثلاثة عشر عاما .. كان قد تم نقله من عمله فى مدينة طبرق فى عام ١٩٨٨ و كلف بالتدريس فى مدرسة القبة الثانوية بمدينة درنة . كما كانت أمانة التعليم قد كلفته بالعمل كإمام جامع المخيلي إلى جانب وظيفته كمدرس ، إلا أنه فوجىء — حسبما أفادت الشكوى — فى عام ١٩٨٩ بمنعه من السفر فى إجازة نصف العام وانقطعت أخباره عن ذويه كلية ولا زالت أسرته تجهل حقيقة مصيره منذ ٢٨ فبراير١٩٨٩ . هذا وقد نما لعلم زوجته مؤخرا أنباء تفيد اعتقاله منذ ما يزيد عن عام ومن غير المعروف طبيعة التهمة الموجهة إليه .

وقد وجهت المنظمة خطابا للسيد مسئول شئون الأمن العام باللجان الشعبية واستفسرت فى خطابها عن حقيقة الأمر راجية إيضاح طبيعة وضعه القانونى وأسباب إحتجازه وماهية التهم الموجهة إليه وأشارت المنظمة فى معرض مخاطبتها للسيد مسئول شئون الأمن إلى أن المذكور هو العائل الوحيد لأسرته المكونة من أربعة أبناء قصر وناشدته النظر بعين العطف لهذا الأمر ولمصير تلك الأسرة التى تضم أطفالا صغارا . كما ناشدته إصدار ما يراه مناسبا من توجيهات اذا ما تبين أن الاجراءات

المتخذة بحق المواطن السودانى الجنسية قد جاءت بسب آرائه و معتقداته .

كما أعربت المنظمة عن تطلعها إلى إتاحة السلطات الليبية المختصة إعمال كافة الضمانات القانونية اللازمة بما فى ذلك كفالة محاكمة عادلة للمذكور وذلك إذا ما كان هناك تهم بجرائم محددة منسوبة إليه أو تأمين إطلاق سراحه إذا لم تكن بحقه تهم معينة .

ولا زالت المنظمة تتطلع لإستجابة السلطات المختصة لمناشداتها

الكويت
مساعى لتمكين عامل مصرى مرحل من متابعة قضية تعويض

وردت للمنظمة العربية لحقوق الإنسان شكوى تتضمن مزاعم حول تعرض المواطن / رأفت عبد العظيم عبد الرحمن المصرى الجنسية لبعض مظاهر التعسف وذلك خلال فترة إقامته بالكويت وذلك فى إطار تعاقد أبرمه المذكور مع شركة « كندادراى » وهو يعمل كعامل فى الشركة .

وقد أفادت الشكوى ان خلافا قد نشب بين المذكور وصاحب الشركة ويدعى الأخير جواد بوخمسين . وأنه نتيجة هذا الخلاف تم الغاء إقامته وتجريده من جواز سفره . كما تعرض بعد ذلك لإجراءات أخرى تمثلت فى إلقاء القبض عليه فى ١٩٨٨/١١/٢٨ حيث تم إيداعه لدى مباحث الهجرة وذلك حتى اليوم التالى لإحتجازه ثم تم ترحيله يوم ١٩٨٨/١١/٣٠ .

هذا وكان المواطن المذكور ــ حسبما أفادت الشكوى ــ قد تقدم بشكاوى لمكتب العمل بالكويت كما لجأ للقضاء للنظر فى قضيته . ولكن ترحيله حال دون مواصلة مساعيه الرامية لإستعادة مستحقاته المالية لدى الشركة والتعويض عما لحق به من أضرار .

وقد خاطبت المنظمة صاحب السمو الأمير الشيخ سالم الصباح وزير داخلية الكويت وناشدته بتيسير الأمر أمام المتضرر وتمكينه من مواصلة مساعيه لنيل مستحقاته المالية بما فى ذلك حقه فى متابعة قضيته المرفوعة أمام القضاء خاصة وان القضاء كان قد أصدر حكما ابتدائيا لصالحه جاء فيه أنه لم يخل بأى من بنود عقد العمل المبرم بين الطرفين .وأعربت المنظمة عن تطلعها فى أن يتكرم بإصدار توجيهاته للجهات المعنية بالسماح للمواطن المتضرر بدخول البلاد لمتابعة تسوية أوضاعه المالية والقضائية .

ولا تزال المنظمة فى انتظار تلقى رد على مخاطباتها تلك .

العراق
التماس بتخفيف حكم بالإعدام عن عامل مصرى

أبرقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان لفخامة الرئيس العراق صدام حسين واضعة تحت نظر سيادته فحوى الالتماس الذى تلقته والخاص بمصير المواطن / صالح احمد خليل الجمسى ــ المصرى الجنسية ــ والذى كان قد ألقى القبض عليه فى منتصف عام ١٩٨٩ وتم إيداعه بالتسفيرات قسم مكافحة الإجرام . وقد أفاد الالتماس أن المذكور كان قد صدر بحقه مؤخرا حكما بالإعدام . وأفاد أن ذلك الأمر قد حدث بالرغم من أنه لم يقترف أى عمل ينطوى على مخالفة للقانون كما انه لم يتورط فى أى فعل يتعارض مع روح تلك القوانين واللوائح المعمول بها . هذا وكان الالتماس قد أشار إلى أن تاريخ ايقاف المذكور كان ١٩٨٩/٩/٢٠ . وأشار الى أن أخباره قد انقطعت كلية عن ذويه منذ ذلك التاريخ كما أنه من غير المعروف طبيعة التهم التى وجهت إليه أو التى صدر بموجبها حكم الإعدام المشار إليه .

وقد أعربت المنظمة فى برقيتها للرئيس صدام حسين عن مناشدتها لسيادته للتدخل وإلغاء حكم الإعدام الصادر بحق المذكور وذلك رأفة به وبأسرته التى تضم أطفالا فى سن الصغر وإعمالا لإعتبارات الرحمة . كما أعربت المنظمة عن تطلعها لأن يظفر طلبها بإستجابته آملة أن يتم تخفيف الحكم الصادر عليه وذلك اذا ما تعذر الغائه كلية او اذا ما كانت هناك اعتبارات تقتضى ذلك . وناشدته التكرم بإصدار توجيهاته وأوامره للجهات المختصة لإتخاذ اجراءات بترحيله لخارج البلاد .

هذا وكانت المنطمة فى تحرك سابق لها قد خاطبت السيد وزير داخلية العراق بشأن القضية ذاتها وذلك قبل حدوث التطورات الخاصة بصدور حكم الإعدام على المواطن المذكور . وكانت الشكوى التى تلقتها المنظمة آنذاك قد أشارت إلى أن المواطن صالح احمد خليل الجمسى المصرى الجنسية كان يعمل كمزارع فى احدى المزارع العراقية المملوكة لأفراد وأنه قد ألقى القبض عليه ضمن مجموعة أخرى وصفتها الشكوى بأنها مجموعة كانت تعتزم الإتيان ببعض الأفعال التخريبية بما فى ذلك تورط بعض أفرادها فى محاولات إغتصاب لعدد من النساء اللاتى تصادف وجودهم بالمنطقة . وأضافت الشكوى أن اجراءات القبض على المزارع المصرى جاءت لمجرد تواجده فى الموقع المشار إليه أو على مقربة منه وذلك أثناء تأديته لعمله الذى كان يستوجب حراسة المساحات المنزرعة ليلا . وأكدت الشكوى أن المذكور لم يتورط فى أى فعل تخريبى كما لم يتورط فى محاولات الإعتداء على النساء اللاتى تواجدن فى تلك المزرعة . بل وأكدت الشكوى ان المزارع المصرى المشار اليه كان قد تحمل مشقة السفر خارج قريته ومشقة الابتعاد عن أسرته وأطفاله طلبا للرزق وبحثا عن مورد يعينه على الاضطلاع بأعباء أسرته ، وأنه من غير المتصور ان يقدم على ارتكاب أية جريمة أثناء هجرته المؤقتة تلك والتى قد تهدد حياته ومستقبله وحياة أسرته المتواضعة التى تحلم بعودته وبتحسن أحوالها المعيشية .

هذا وكانت أسرة المزارع المعتقل فى انتظار تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحقه قد سارعت بالاتصال بالمنظمة لدى علمها بصدور حكم الاعدام عليه واستنجدت بها للتدخل لدى الرئيس العراق شخصيا لإنقاذ عائل الأسرة الريفية من مخاطر الإعدام .

ومن هذا الموقع تجدد المنظمة مناشدتها للرئيس العراق صدام حسين وتأمل أن نتلقى استجابته التى سوف يكون لها أطيب الأثر .

اختفاء اثنين من المعارضين الليبيين والمقيمين بمصر

تلقت المنظمة العربية لحقوق الإنسان عدة شكاوى تتعلق بإثنين من المعارضين الليبيين هما السيد / جاب الله حامد مطر و السيد / عزت يوسف المقريف . أفادت الشكاوى الواردة إنهما كانا قد اختفيا منذ

أسابيع قليلة ولم يعرف حقيقة مصيرهما حتى الآن ، علما بأنهما يقيمان إقامة عادية فى القاهرة منذ عدة سنوات مضت . كما جاءت واقعة اختفائهما خلال اقامتهما فى مقرهما اللذين استقرا فيه بالقاهرة .

هذا وقد أوردت الشكوى مزاعم تشير لتورط المخابرات الليبية فى مصر فى تدبير أمر هذا الاختطاف وتهريبهما عبر الحدود إلى ليبيا . وان كانت المنظمة لم تتلق ما يفيد وصولهما إلى ليبيا كما لم تتلق أى أنباء تتعلق بتعرضهما لأية إجراءات تعسفية .

وقد استشعرت المنظمة قلقا بالغا من المزاعم التى تضمنتها الشكاوى الواردة وسارعت بمخاطبة السيد اللواء محمد عبد الحليم موسى وزير داخلية مصر للإستفسار منه عن حقيقة الأمر وعن حقيقة مصير المواطنين الليبيين اللذين تزعم الشكاوى تعرضهما للإختطاف . وأعربت المنظمة عن مخاوفها من أن يكون هذا الإجراء الذى يمثل اعتداءاً صارخا على حقوق الإنسان وانتهاكا لحرية الرأي ولحق كل انسان فى اختيار البلد الذى يعيش فيه والإطار السياسى أو الفكرى الذى يرتضيه و أعربت عن مخاوفها من أن يكون اختفائهما قد جاء بسبب آرائهما أو معتقداتهما .

وفى هذا الإطار ناشدت المنظمة السيد وزير داخلية مصر التكرم بإلقاء الضوء على حقيقة الأمر وأيضاح طبيعة الوضع القانونى للمذكورين وملابسات اختفائهما ومغادرتهما للبلاد وايضاح ما اذا كان ذلك له علاقة بعقائدهما السياسية . كما ناشدت المنظمة وقف أية ممارسات شبيهة بحق المعارضين السياسيين مشيرة إلى أن هذا الأمر قد تم فى تعارض كامل مع التقاليد المصرية ولحرمة من يلجأون لدولة بعينها لطلب العون

والمنظمة إذ تجدد مناشدتها للسلطات المصرية بإلقاء الضوء على حقيقة الأمر وإزالة الغموض الذى يكتنف مصيرهما ، فإنها تناشد بدورها السلطات الليبية المختصة التكرم بكشف النقاب عن الأمر.

هل تهب رياح التغيير على سوريا .. أيضا ؟

يقيس الرأى العام العربى أنباء التغييرات التى تحدث فى أى بلد عربى بمقياس البعد أو القرب من روح الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية .. أكثر من أى اعتبار آخر فى هذه الفترة اتساقا مع الروح العامة التى تسود أجزاء كبيرة من العالم حول التعددية والديمقراطية .. والتسامح مع القوى السياسية المتنوعة والتى سبق منعها من النشاط .

بهذه المعايير تراقب المنظمة العربية لحقوق الانسان بعض التطورات التى يشهدها المجتمع السورى منذ أواخر العام الماضى والتى بدأت باتساع دائرة التعبير السياسى فى البرلمان واذاعة جلساته والسماح بكشف مواقع الفساد واستغلال النفوذ ، بل واقرار أشكال قانونية لمحاصرة هذه الظواهر كإنشاء المحاكم فى العاصمة والأقاليم لمحاكمة هؤلاء الفاسدين والمستبدين ، والاعلان عن حالات معينة لم يكن من الممكن الاقتراب منها من قبل .. وأخيرا بالانتخابات النيابية التى تفسح — لأول مرة — مجالا أوسع لمشاركة المستقلين .

من أهم ما ذكر فى هذا المجال أن الحكومة السورية قد اتخذت قرارا فى ديسمبر الماضى بالغاء الأحكام العرفية المقررة منذ حوالى ثلاثين عاما فى سوريا ، لكن القرار لم يعلن نصه الرسمى — كما لم يعلن تكذيب بشأن خبر صدوره — وانما ترك يتسرب للصحف وأجهزة الاعلام خارج سوريا والنخب السياسية والادارية داخلها على أساس قصره على القضايا المدنية واستثناء للقضايا « المتعلقة بأمن الدولة » ، وكانت قوانين الطوارىء من قبل تقضى بامكان سجن المواطن لثلاثة شهور قبل محاكمته أمام محاكم عسكرية .

وعلى مستوى توسيع حق المشاركة السياسية ، تحدث الرئيس حافظ الأسد فى أكثر من مناسبة برلمانية وفى احتفالات ذكرى ٨ مارس عن ايمانه بالتعددية الحقيقية ، وتفكيره فى توسيع نطاق عمل الجبهة الوطنية التقدمية التى تضم أكثر من أربعة أحزاب سياسية قومية ويسارية . وهناك أحاديث كثيرة فى دمشق وفى مصادر الاعلام العربية عن تأكيد الرئيس الأسد على حق المستقلين فى المشاركة السياسية اشارة الى الدور التقليدى المحدود للجبهة القائمة . وتعتبر هذه الاشارات جميعا مقدمة للانتخابات البرلمانية ، التى بدأت بالفعل عند إعداد هذه النشرة ، وشملت توسيع دائرة التمثيل بانتخاب ٢٥٠ عضوا فى البرلمان بدلا من ١٩٥ فى البرلمان السابق (أى بزيادة ٥٥ مقعدا عن المجلس الحالى) ينتظر أن يخص المستقلين منها ٩١ مقعدا بدلا من ٣٣ مقعدا مخصصة للمستقلين فى المجلس الحالى ، وذلك طبقا لتصريحات منسوبة للقيادة السورية) ، وهنا يمكن أن يطرح — كما يشاع — مشروع ميثاق وطنى جديد يمهد لحكومة ذات تمثيل واسع .

المصادر الاعلامية تتحدث أيضا عن امكانية السماح بتنظيم اسلامى يجمع بعض القوى الاسلامية من غير (المتطرفين) وان المقصود بذلك هو محاصرة نشاط الاسلاميين فى الجبهة المعارضة بالخارج والتى تعرف « بـ التحالف الوطنى لتحرير سوريا » ، وتتردد الأنباء عن تحقيق بعض النجاح فى هذا الصدد وعزوف شخصيات اسلامية كبيرة بالفعل عن المشاركة فى النشاط المعارض الذى يبدو ملحوظا فى بعض العواصم الأوروبية قبولا بالعرض الحكومى بل ان هناك أنباء عن اتصال الحكم السورى ببعض شخصيات المعارضة القومية الأخرى بالخارج ودعوتهم للمشاركة فى إطار أوسع للجبهة الوطنية التقدمية المشاركة — رسميا — فى الحكم .

وبينما يجرى الحديث عن توقف الاعتقالات بشكلها التقليدى والمألوف فى سوريا فان بعض التقارير الواردة للمنظمة مازالت تسجل استمرار حالات التعذيب فى سجونها ، كما تسجل استمرار إخفاق كافة المساعى والجهود للإفراج عن المعتقلين لآجال طويلة تجاوز بعضها العشرين عاما ، كما تسجل التقارير الفلسطينية استمرار وجود بضعة آلاف من المعتقلين الفلسطينيين فى سجون سوريا . كما أن العائدين من دمشق يلحظون اشتداد اجراءات الأمن الداخلية خوفا من أى استثمار معارض لحالة الاسترخاء الديمقراطى التى يعلن عنها النظام ، كما يتحدثون عن مخاوف الحكم من السماح بحرية انشاء الصحف أو أية أشكال جديدة للتعبير والنقد خوفا من هبات شعبية مثل التى اقترنت بالتعددية المعلنة فى أوروبا الشرقية والتى لم يحسب حساب نتائجها . ويربط المراقبون ذلك بحرص الرئيس الأسد على ابراز اختلاف الوضع فى سوريا وموقفه من الاشتراكية عنه فى أوروبا الشرقية .

الحكومة المغربية تؤسس مجلسا استشاريا لحقوق الإنسان

اعلن الملك الحسن الثانى ، عاهل المغرب فى ٨ مايو / آيار ١٩٩٠ عن تشكيل مجلس استشارى لحقوق الانسان فى المغرب . والهدف من هذا المجلس ـــ كما طرحه العاهل المغربى فى خطاب له بنفس التاريخ هو : « استكمال دولة القانون ، الدولة التى نريد قبل كل شىء ان تضع حدا للقيل والقال فيما يخص حقوق الانسان واعطاء المواطنين الوسيلة القانونية والسريعة والجدية وذات الفعالية للدفاع عن حقوقهم كمواطنين ازاء الادارة أو السلطة أو الدولة نفسها » .

واستبعد العاهل المغربى فى خطابه وصف السجين السياسى ، عن ثلاث حالات : المساس بالله (جل جلاله) ، أو الوطن ، أو الملك ، ففى الحالة الأولى لايمكن ان يعطى للرجل صفة مسجون سياسى ، وتعد الثانية (المساس بوحدة التراب الوطنى) زندقة لايمكن ان تدخل فى اطار القانون حتى يطلق على المحتجز بسببها انه معتقل أو مسجون سياسى . ويعتبر من ينادى من خلال لافته أو خطاب أو صحيفة بان هناك نظاما آخر من غير نظام الملكية قد قام بعمل سياسى بل تخريبى مضاد لارادة الشعب والدستور .

وطبقا لما اعلنه العاهل المغربى ، فقد تم اختيار اعضاء المجلس من خلال اسلوبين احدهما غير مباشر بناء على ترشيحات من الهيئات السياسية الممثلة فى المجلس والتى طلب اليها ترشيح فردين أو ثلاثة للاختيار بينهم والأسلوب الثانى هو الاختيار المباشر من بين المسئولين والشخصيات العامة بالمغرب .

يتكون المجلس من رئيس ، وأمين عام ، ويجتمع مرتين سنويا على الأقل وكلما اقتضى الحال بناء على طلب من الملك ، أو بنصاب الثلثين من اعضائه وتقرر ان يكون مقر امانته العامة فى المقر الذى كان من قبل لوزراء العدل العرب وان تكون مصروفات المجلس ومكافآت اعضائه مرتبطة بالقصر وليس بوزارة من الوزارات .

يرأس المجلس الجديد السيد محمد العربى المجبود ، وتضم عضويته أربعة من الوزراء هم وزراء العدل والشئون الخارجية والتعاون والداخلية والاعلام ، الأوقاف والشئون الاسلامية ومستشار الملك الحسن . كما مثلت فيه أحزاب الاتحاد الدستورى ، التجمع الوطنى للاحرار ، والحركة الشعبية والاستقلال والاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية ، والوطنى الديمقراطى ، والتقدم والاشتراكية ، والاتحاد الوطنى للقوات الشعبية ، وممثل عن قدماء جيش التحرير وآخر عن قدماء المقاومين .

ومثلت فيه أيضا النقابات المركزية « الاتحاد المغربى للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب ، واتحاد النقابات الشعبية ، والكونفدرالية الديمقراطية للشغل» ورابطة القضاة،وجمعية هيئات المحامين وهيئات الأساتذة الجامعيين وهيئة الأطباء،وعدد من الشخصيات العامة .

كما مثلت من جمعيات حقوق الإنسان : العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان ، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان .

وقد لاحظ البغض غياب احدى المنظمات الثلاثة المعنية بحقوق الإنسان فى المغرب وهى الرابطة المغربية ، كما أصدرت المنظمة المغربية لحقوق الانسان ، وهى احدى المنظمتين اللتين جرى تمثيلهما فى المجلس ، بيانا عقب إعلان المجلس يفسر مساهمة ممثل عنها فى المجلس الاستشارى . أشار البيان الى أهداف المنظمة وفقا لمواثيقها ، وملفات الانتهاكات التى ركزت عليها واتصالاتها بشأنها مع وزارتى الداخلية والعدل وجهات الادارة دون جواب . وأوضح البيان ان النهوض بحقوق الانسان يمر عن طريق احترام مبادىء الدستور ، واغنائه بضمانات اضافية والمصادقة على الاتفاقيات الدولية المعنية،وانجاز اصلاح تشريعى يكفل ملاءمة القانون المغربى لهذه الاتفاقيات والضرب بشدة ـــ بالوسائل المشروعة ـــ على كل من يتجرأ على الاعتداء على حقوق المواطن . وان ممثل المنظمة سوف يطرح وجهة نظرها بكل وضوح فى نطاق اهدافها المذكورة ، وان المساهمة الفعلية للمجلس الاستشارى لحقوق الانسان ستظل رهينة بمدى الدور الذى سيلعبه فى دفع المؤسسات الدستورية المعنية للاضطلاع بالمسئوليات المنوطة به فى ظل تطبيق سليم لمبدأ فصل السلطات ، وفى مناهضة انتهاكات حقوق الانسان ايا كان مرتكبيها .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان ، التى تساند كل خطوة تساعد فى تعزيز حقوق الانسان وضماناته فى المنطقة العربية ، تتطلع لان يساعد المجلس الاستشارى لحقوق الانسان فى بلورة اطر جديدة للعمل فى مجال حقوق الانسان ، وتعزيز الحوار حول قضايا حقوق الانسان فى المغرب وفى المنطقة العربية ، ويظل تقديرها النهائى منوطا بمقدار ما سوف ينجزه المجلس من الأهداف السامية التى يستهدفها .

دائما لديهم مايقدمونه لحقوق الانسان ..

فى منظمة تعتمد على مشاركة اعضائها ومؤازرة اصدقائها نُعنى كل العناية باشكال هذه المساندة . بعض هذه المساندة يأتى فى شكل تبرعات ، وقوائمنا تثبت دائما ان الوطن العربى بخير طالما فيه مثل هؤلاء الناس ، وبعض هذه المساندة يأتى فى شكل التطوع بساعات عمل . وهى مساهمة نعتز بها ونسعى اليها دائما . لكن بريد هذا الشهر فاجأنا بصورة جديدة من صور المؤازرة مست فى نفوسنا معنى عميقا . كانت هذه الصورة الجديدة مخطوطة قصة قصيرة بخط اليد من مواطنة من الأردن ، بعنوان « قصة من خطوط النار » تتناول قصة طفلة تحكى اللحظات الأخيرة فى حياة أبيها الشهيد . والقصة مذيلة بملحوظة تقول « كانت مشاركتى فى هذه القصة عن قصد ، وهى لمساعدة الأهالى المحتاجة والفقيرة » .

وقد لاتكون القصة التى ارسلتها لنا خلود عبد السلام القطاونة اجمل قصة نقرأها ولكن المعنى الذى رسبته فى نفوسنا هو بالتأكيد اجمل معنى نستطيع ان نستشعره . فدائما يجد الناس مايقدمونه لمساندة قضية نبيلة .

من تقارير الأمم المتحدة :

حقـوق الانســان والشبـــاب

(فى تقرير للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات)

من بين التقارير الهامة التى تعدها الأمم المتحدة يكتسب تقرير حقوق الانسان والشباب الذى أعده السيد دوميترو مازيلو (رومانى) بتكليف من اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، أهمية خاصة سواء فيما يتعلق بالظروف التى أحاطت بإعداده أو بالموضوعات الهامة التى يثيرها . فرغم ان الطلب الخاص بهذا التقرير قد صدر قبل خمس سنوات فى عام ١٩٨٥ ، فى اطار العمل لتحقيق أهداف السنة الدولية للشباب ، فقد وضع نظام رومانيا السابق الكثير من العراقيل أمام كاتبه للحيلولة دون صدوره برغم تعدد مناشدات أمين اللجنة الفرعية . لكن فى النهاية ذهب نظام رومانيا ، وبقى تقرير باحث حرص على أن يعزز النضال من أجل حقوق الإنسان والشباب .

يضم التقرير مقدمة وثمانى فصول فتوجز المقدمة ما يتعرض له الشباب من تعسف ، ينتقل فى أعقابها بوضعية الشباب فى عالم اليوم ثم يدرس فى الفصل الثانى وبصورة مقتضبة حالة حقوق الانسان فى العالم ، ثم حقوق وحريات الشباب كعنصر هام من حقوق الانسان ، وفى الرابع يجرم حرمان الشباب والأهالى عامة من حقهم فى حرية الفكر والتعبير ، ويؤكد فى الخامس على ضمان تمتعهم بحقهم فى الحياة والتعليم والعمل كهدف ذو أهمية قصوى ، ثم يناقش التدابير التى ينبغى أن تتخذها الحكومات لضمان وتعزيز حقوق الأجيال الصاعدة وحرياتهم ، ثم ميثاق حقوق وحريات الشباب .. ويختتم فى الفصل الثامن بالاستنتاجات والتوصيات .

بداءة يؤكد التقرير أن أى تقييم لحقوق الانسان فى العالم لايمكن أن يكون مكتملا الا اذا أخذ الشباب فى الحسبان حيث يبلغ عددهم على مستوى العالم نحو ٩٨٨ مليونا عام ١٩٨٧ ٨٠٪ منهم فى البلدان الأقل تقدما .

ويستعرض التقرير حالة حقوق الانسان فى العالم فيورد أنه فى أعقاب الحرب العالمية الثانية قامت أنظمة ديكتاتورية فى بعض البلدان تحتقر أية رقابة شعبية حتى أصبح مجرد النقد جريمة سياسية وان كل من تجاسروا بالجهر بآرائهم كانوا يلاقون البطش البربرى مما أدى الى قلب القيم حيث يؤله الحكام ويقدس الزعماء فانتشرت ظواهر التملق والكذب والنفاق .

ويمضى التقرير ليصف سكان هذه البلدان بأنهم يعتبرون فى واقع الأمر مشتبها فيهم وكل يخشى أخاه وجاره وزميله ، وكم من الألم المتراكم فى قلوبهم يجعل من رغبتهم فى وفاة الطاغية وكأنها الأمل الوحيد .

ويضم التقرير علاجا لهذا التدهور بتعليم الشعب كيف يفكر ويتكلم بحرية ، لأن الأجيال الفتية قد عقدت عزمها على القضاء على الطغيان والاستبداد لاقامة نظام ديمقراطى حقيقى للحكم يكون الحاكم فيه فى خدمة الشعب ومسئول أمامه عن أفعاله .

واذ يصل التقرير الى الاستنتاجات ليؤكد على الدور المتزايد الأهمية للشباب لتحقيق أهداف التقدم والتنمية ومن ثم فإن حقوقهم فى الحياة وفى التعلم وفى العمل تكتسب أهمية ومغزى كبيرين ، ولعل تناول هذه الحقوق والحريات فى تقرير خاص لدليل على الاهتمام الذى توليه الأمم المتحدة لتنبيه الحكومات والرأى العام ولأعطاء دعم للاهتمام الدائر بالفعل فى هذا الصدد .

ففى بعض البلدان التى تحكمها أنظمة مستبدة يتحمل الشباب أشكالا من القسر لا يتصورها عقل . ومن خلال التجويع والترهيب يحاول حكام هذه البلدان اسكاتهم ومنعهم من الاهتمام بالمشاكل الرئيسية فى بلدانهم وتحويلهم الى كتلة هلامية غير متجانسة يسهل التلاعب بها ، وتحصل أعداد كبيرة من الشباب على التعليم بشق الأنفس وعند انهاء تعليمهم يصابون بخيبة الأمل اذ لايجدون مهنا أو وظائف ، كما تتعرض حياة الملايين منهم للخطر فى غيبة الحقوق والحريات الأساسية للشباب والقبض عليهم وادانتهم لأسباب سياسية . ثم تجيىء التوصيات بشأن ضرورة إعمال التدابير على المستويين الوطنى والدولى للوقف الفورى للانتهاكات الصارخة لحق الشباب الأساسى فى الحياة ، ودور المجتمع الدولى فى العمل جماعيا لوقف هذا التدهور من خلال طرق فعالة للرد بسرعة على حالات الإعدام التعسفى والإختفاء القسرى . كما أوصى التقرير الدول بشن حملة ضارية على الإتجار غير المشروع فى العقاقير المخدرة المحظورة ،والقضاء على الأمية وتربية الشباب فى جو يسوده السلم والحرية والعدل والاحترام المتبادل بغية تعزيز التمتع بحقوق متساوية لكل البشر ولكل الأوطان ومن خلال تربية الشباب فى جو المعرفة بكرامة كل البشر والمساواة بينهم دونما تمييز بسبب العرق أو اللون أو الأصل الأثنى أو العقيدة .. كما أوصى التقرير ـــ فيما يخص حق العمل ـــ الدول بتنفيذ برامج عمالة وطنية والسعى لتحقيق نمو اقتصادى متوازن بحيث تكون شروط العمل لاتميز بين مختلف فئات العمال ، الى جانب تقديم التسهيلات لعمليات التبادل والرحلات والسياحة .

كما أوصى التقرير جميع الدول والأمم المتحدة أيضا والوكالات المتخصصة والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بتشجيع المحاورات وعقد الحلقات الدراسية لتعبئة الجهود من أجل توفير أفضل الظروف التعليمية والمهنية والمعيشية للشباب وضمان اشتراكهم الفعال فى تنمية المجتمع .

ويختتم التقرير بأن عبارات الاستنكار والادانة لا تكفى ، وطلب بتزويد الشباب بضمانات حقيقية تقضى بانهاء الانتهاكات الواسعة والصارخة لحقوق الانسان الى الأبد .

من نشاطـــات المنظمـــــة

المنظمة تشارك فى المؤتمر الاقليمى حول مساهمة المرأة العربية فى التنمية

بدعوة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، شارك الأستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى المؤتمر العربي الشامل حول « التحديات الإجتماعية والإقتصادية للتسعينات ومساهمة المرأة العربية فى التنمية » والذى عقد بالقاهرة فى الفترة من ٢٠-٢٢ مايو ١٩٩٠ . قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتنظيم هذا المؤتمر بمبادرة من مكتب الدول العربية وأوروبا . كما شارك فى تبنى أعماله جامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا .

تناولت الأوراق المقدمة للمؤتمر عددا من الموضوعات يتصل أهمها بأوضاع المرأة الريفية ، ودور المرأة فى أوجه النشاط الاقتصادى ، وتأثيرات الهجرة وانتقال الأيدى العاملة على مكانة المرأة فى المجتمع العربى ، ودور المنظمات العربية النسائية غير الحكومية فى التنمية الوطنية ، والاستراتيجيات المقترحة لزيادة المساهمة الاقتصادية للمرأة العربية .

وقد دعا الأستاذ أديب الجادر فى مداخلته أن يوصى المؤتمر الحكومات العربية ــ التى لم تصادق بعد ــ بسرعة التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتى اعتمدتها الجمعية العامة بقرارها رقم ٣٤/١٨٠ بتاريخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، وان يتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى الدعوة لعقد ندوة أو أكثر ــ بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الانسان ، والمعهد العربى لحقوق الانسان ــ لشرح الاتفاقية المشار اليها وكيفية الاستفادة منها فى القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة فى الوطن العربى . كما دعا الى أن يتبنى المؤتمر مطالبة المرأة العربية بالنضال اليومى من أجل المساواة التامة مع الرجل باعتبار التمييز ضد المرأة يشكل اهانة للكرامة الانسانية ويعرقل امكانات التنمية العربية الشاملة .

.. و تشارك فى مؤتمر النقابات المهنية فى عمان

بناء على دعوة من مجلس النقابات المهنية فى الأردن ، شارك الأستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة فى مؤتمر النقابات المهنية العربية الذى عقد بالعاصمة الأردنية فى الفترة من ١٢-١٤ مايو / ايار ، وتركزت أعماله حول مخاطر الهجرة اليهودية إلى فلسطين وطرق مقاومتها ودعم الانتفاضة الفلسطينية .

تمثلت مساهمة الأمين العام فى هذا اللقاء فى محاضرة ألقاها حول « حقوق الإنسان وحق العودة للشعب الفلسطينى » ، ركزت على الإطار القانونى العام لحق الشعب الفلسطينى فى العودة وخصوصية حق العودة للشعب الفلسطينى فى الشرعية الدولية ومعالجة موقف اسرائيل من المراوغة الى الانكار ، والبحث عن إجابة للتساؤل المثار : هل حدث تآكل فى الموقف العربى ؟ وأخيرا لماذا الإصرار على هذا الحق وكيف ؟ . فى ختام المحاضرة ، دعا الأستاذ محمد فائق إلى ضرورة بلورة موقف شعبى يزيل التراخى عن مطلب عزيز على الأمة العربية ويعزز النضال من أجل حق عادل اعترف به المجتمع الدولى منذ قرابة نصف قرن وليس من حق أحد أن يتقاعس عن الاصرار عليه .

وقد شملت أعمال المؤتمر مناقشة ورقة عمل حول « الهجرة اليهودية » قدمها أ . طاهر المصرى ، وورقة أخرى حول « دعم الإنتفاضة » قدمها أ . محمد الرميحى .

أكد البيان الختامى الصادر عن المؤتمر على حق الانسان الفلسطينى فى العودة إلى أرضه باعتباره يشكل حجر الزاوية فى صلب الاستراتيجية العربية فى مواجهة العدوان المستمر على الهوية الوطنية للشعب الفلسطينى كما أكد على العلاقة الوثيقة بين احترام حقوق الانسان فى كل قطر عربى ومهام بناء المستقبل العربى وتحقيق التنمية ومواجهة المخاطر والتحديات وشدد المؤتمر على ضرورة العمل على بناء موقف عربى رسمى وشعبى للتعامل مع مسألة قيام دول مختلفة بالسماح لمواطنيها من اليهود بالهجرة الى فلسطين باعتباره عملا عدوانيا ضد الشعب الفلسطينى والشعوب العربية . وشدد المؤتمر على ضرورة قيام المنظمات الشعبية والسياسية والمهنية والنقابية فى كل قطر عربى بوضع برامج متكاملة ومستمرة من أجل تنظيم عملية دعم الانتفاضة .

وقد شارك الأمين العام للمنظمة فى المسيرة التى نظمت لتعزيز الانتفاضة فى أعقاب هذا المؤتمر والتى انطلقت باتجاه جسر الملك حسين من منطقة غور نمرين بالأردن . وهى تعد أول مسيرة عربية لتعزيز الانتفاضة وقد شارك فيها نحو ٤٠ ألف شخص من بينهم ممثلو ١٢٠ نقابة عربية .

فرع الأردن يجرى انتخاباتـه

اجتمعت هيئة المؤسسين « للمنظمة العربية لحقوق الانسان / فرع الأردن » يوم الأربعاء ١٨/٤/١٩٩٠ ، لاستكمال الاطار القانونى ، واجراء انتخابات الهيئة الادارية وحضر الاجتماع ــ طبقا للقانون الأردنى مندوب عن وزارة الداخلية الأردنية .

فاز ــ بالتزكية ــ لعضوية الهيئة الادارية السيدات والسادة : نجيب الرشدان وحمد الفرحان ، وسليمان الحديدى ، وليلى شرف ، وأنيس المعشر ، وأمين شقير وهانى الدحله ، وخالد الطراونة ، وتيسير الحمصى ، وفخرى البلبيسى وصالح ارشيدات .

وعلى اثر الاجتماع العام اجتمعت الهيئة الادارية لتوزيع المراكز ــ حسب احكام المادة (٢٩) من النظام الداخلى ، وقررت بالاجماع اسناد الرئاسة للأستاذ نجيب الرشدان وتولت الأستاذ ليلى شرف منصب نائبة الرئيس ، والأستاذ هانى الدحله امانة السر ، والأستاذ تيسير الحمصى : امانة الصندوق واخطرت المنظمة السلطات رسميا بنتائج الانتخابات .

والمنظمة العربية لحقوق الانسان ، التى تبنى امالا عريضة على تأسيس فرعها الجديد فى الأردن ، تهنىء الهيئة الادارية لفرع الأردن بثقة هيئة المؤسسين ، وتعرب عن ثقتها فى ان هذا التكليف سيعود بنفع على القضية النبيلة التى نسعى اليها جميعا .

.. و يكرم منـذر عنبتـاوى

يجرى فى عمان يوم ١٩٩٠/٥/٢٨ حفل تأبين للمرحوم د . منذر عنبتاوى عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان . يشارك فيه أعضاء المنظمة فى الأردن ورئيس المنظمة ، وأسرة الراحل وأصدقاؤه .. وكان أصدقاء الفقيد وزملاءه قد نظموا مناسبة مماثلة فى جنيف حيث كان مقر عمل الفقيد ، شاركت فيها عائلته وتحدث فيها الأستاذ أديب الجادر رئيس المنظمة ، والدكتور الشاذلى الفيتورى عضو المنظمة .

هذا ويقوم المعهد العربى لحقوق الإنسان ـــ الذى كان يشغل الفقيد عضوية مجلس ادارته ـــ بإعداد كتاب يجمع محاضرات الزميل الراحل التى ألقاها فى عدد من المعاهد والمراكز المتخصصة حول قضايا حقوق الإنسان وقد تم ذلك بمبادرة من الدكتور حسيب بن عمار رئيس المعهد ، وعاون فى جمع هذه المادة الأستاذ أديب الجادر وقدم للكتاب ـــ الذى ينتظر أن يصدر بعنوان « حقوق الانسان فى الوطن العربى .. معالم على الطريق » ـــ الأستاذ جورج أبى صعب .

يقول د . أبو صعب فى ختام مقدمته التحليلية : « هذه المجموعة .. تمثل خطا فكريا واضحا يجمع بين التحليل النظرى والقانونى لحقوق الانسان كظاهرة عالمية ودولية والتحليل السياسى والاجتماعى للوطن العربى ، ومحاولة من خلال هذه النظرة التحليلية النقدية لاقتراح خطة عمل تحقق القيم العالمية والغايات القومية فى نفس الوقت . هذه الرؤية ، وهذه الخطة هى ما تركه د . منذر عنبتاوى لنا ، ولمن سيتبعنا ، كمعالم على طريق المسيرة العربية » .

و فرع النمسا يعقد حوارا مع مسئول سوفييتى حول هجرة اليهود السوفييت لـفلسطين

نظمت المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى النمسا مناقشة مفتوحة مساء الخميس الموافق ١٠ مايو / آيار ١٩٩٠ فى فيينا بشأن الهجرة اليهودية من الإتحاد السوفييتى وأوروبا الشرقية إلى الأراضى الفلسطينية والعربية المحتلة . ودار حوار ساخن ومثمر بين البروفيسور ألكس فاسيليف المستشار السياسى للبرلمان السوفييتى ونائب رئيس معهد الدراسات الأفريقية التابع لأكاديمية العلوم السوفييتية وبين المشاركين من أعضاء المنظمة فى النمسا .

وكان البروفيسور فاسيليف قد دُعى خصيصا من موسكو للمشاركة فى هذه المناقشة المفتوحة التى شارك فيها عدد من السفراء والدبلوماسيين العرب فى فيينا .

افتتح وأدار المناقشة الدكتور مهدى الحافظ رئيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان فى النمسا ، وقدم السيد فاسيليف والمعقبين السيدة ميرفت التلاوى سفيرة مصر لدى النمسا والسيد موفق العلاف المدير العام السابق لمكتب الأمم المتحدة السابق فى فيينا ونائب السكرتير العام للأمم المتحدة والسيد فيصل حورانى الكاتب والمفكر الفلسطينى ، ثم دار حوار ساخن حول معالم السياسة السوفيتية الجديدة فى المنطقة ومخاطر الهجرة اليهودية وتعارضها مع القانون الدولى ومبادىء حقوق الانسان وأبديت مقترحات هامة حول كيفية التصدى للغزوة الصهيونية الجديدة وتمكين الشعب الفلسطينى من الدفاع عن حقه ووطنه وسيادته . واستمرت المناقشة لأكثر من ثلاث ساعات وقد حضر المناقشة عدد من ممثلى الصحف والوكالات العربية وقاموا بنشر وقائعها فى الأيام التالية .

هذا و ستقوم المنظمة العربية لحقوق الانسان فى النمسا بتنظيم سلسلة محاضرات حول الاصلاحات الديمقراطية فى الأقطار العربية وستبدأ المحاضرة الأولى فى أواسط حزيران / يونيو القادم حول التطورات السياسية فى الأردن وتقدمها السيدة ليلى شرف عضو مجلس أمناء المنظمة العربية وعضو مجلس الأعيان فى الأردن . كما عقدت سلسلة اجتماعات لمناقشة موضوع الندوة الفكرية الثالثة التى ستعقدها المنظمة العربية لحقوق الانسان فى النمسا فى خريف هذا العام بالتعاون مع منظمة الخريجين العرب فى الولايات المتحدة الأمريكية .

و فرع فرنسا يستعد لاصدار نشرة بالفرنسية

تلقت الأمانة العامة تقريرا من الجمعية العربية لحقوق الانسان ـــ فرع المنظمة بفرنسا ـــ حول أنشطة الفرع منذ انعقاد جمعيتها العمومية الثالثة فى ١٥ أكتوبر ١٩٨٩ . تضمنت هذه الأنشطة توجيه نداء للرئيس محمد حسنى مبارك تناشده استخدام حقه الدستورى فى الغاء الحكم الصادر على السيد مبارك عبده فضل بسبب سوء حالته الصحية ، وكذلك زملاؤه فى نفس القضية . ومناشدة مؤسسة « فرنسا ـــ حرية » التى تترأسها السيدة دانيل ميتران بالتدخل لصالح الافراج عن المعتقلين فى هذه القضية . واصدار بيان بشأن العمال المصريين فى العراق طالبت فيه بضرورة التعويض العادل للعاملين وتطبيق الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحق العمل .

كذلك بادرت الجمعية بطرح الموقف من هجرة اليهود السوفيت واقترحت على بعض الجمعيات الأخرى التنسيق بشأن تحديد موقف مشترك . وقام المكتب التنفيذى بكتابة رسالة الى الأمين العام للحزب الشيوعى السوفيتى حول هذه القضية . كما دعت الى عقد ندوة بعنوان « هجرة اليهود السوفيت وحقوق الانسان الفلسطينى » .

كذلك كتبت الجمعية برقية الى جلالة الملك الحسن الثانى ملك المغرب تناشده العفو عن السيد آية قدور المحكوم عليه بالإعدام .

ومن ناحية اخرى عقدت الجمعية ندوة حول مستقبل الديمقراطية وحقوق الانسان فى الوطن العربى على ضوء المتغيرات فى أوروبا الشرقية فى شهر شباط / فبراير ١٩٩٠ وقام الأستاذ برهان غليون عضو مجلس الأمناء بعرض هذا الموضوع . كما نظمت معرضا لحقوق الانسان فى فن الملصق والكاريكاتير ، ويضم اللوحات التى سبق عرضها فى القاهرة خلال نشاطات المنظمة فى الاحتفال بمرور أربعين عاما على الاعلان العالمى لحقوق الانسان ولاقت اقبالا شديدا .

وطبقا لتقرير الجمعية العربية لحقوق الانسان يتضمن برنامجها للفترة المقبلة اصدار نشرة باللغة الفرنسية حول حقوق الانسان .

من أخبار المنظمات العربية لحقوق الانسان

المنظمة تستقبل وفدا من المؤسسة العربية لحقوق الانسان

استقبلت الامانة العامة وفدا من المؤسسة العربية لحقوق الانسان بفلسطين ، وجرى استعراض تفصيلى للمشكلات التى يعانى منها حقوق الانسان الفلسطينى ، وأعرب الوفد عن تقديره لنشاطات المنظمة العربية لتعزيز حقوق الانسان فى فلسطين . كما شارك بعض اعضاء الوفد — من الاختصاصيين — فى الندوة التى عقدتها المنظمة بهذه المناسبة لمناقشة مشكلات التعليم فى فلسطين فى ظروف الاجراءات القمعية للانتفاضة .

و وفدا من الرابطة الأمريكية للتقدم العلمى

كذلك استقبلت الأمانة العامة وفدا من الرابطة الامريكية للتقدم العلمى يضم د. كوينتن يونج والسيد اريك سنوفر أثر عودتهما من السودان خلال الفترة من ٥ — ١٠ مايو / آيار . وقد تناولت المناقشات الظروف التى تمر بها نقابة أطباء السودان ، وحكم الاعدام الصادر ضد النقابى السودانى د. مأمون حسين (قبل الغائه) ووفاة الطبيب السودانى د. على فضل أثناء اعتقاله ، وسط ادعاءات حول وفاته بسبب التعذيب .

و وفدا من منظمة العفو الدولية

كذلك استقبلت الأمانة العامة وفدا من منظمة العفو الدولية برئاسة السيد ايان مارتن سكرتير عام المنظمة كان فى زيارة للقاهرة لاجراء حوار مع المسئولين المصريين حول بعض قضايا حقوق الإنسان في مصر . وقد تناولت المناقشات أوضاع حقوق الانسان فى السودان فى ضوء زيارة وفد من المنظمة للخرطوم ، وتطورات أوضاع حقوق الانسان فى مصر فى ضوء زيارة وفد العفو الدولية للقاهرة ، وبعض جوانب حقوق الانسان فى المنطقة.

و وفدا من منظمة الرقابة فى الشرق الأوسط

كذلك استقبلت الأمانة العامة وفدا من منظمة الرقابة فى الشرق الأوسط الأمريكية « ميدل ايست ووتش » يوم ١٩٩٠/٥/٢٢ ، وكان الوفد—الذى رأسه أندرو ويتلى المدير التنفيذى للمنظمة، وضم أربعة أشخاص — قد حضر للقاهرة لزيارة السجون المصرية ، ودراسة حالة حقوق الإنسان فى مصر وإجراء حوار مع المسئولين المصريين . وقد تناول حوار الوفد مع الأمين العام ، حالة حقوق الإنسان فى مصر والمنطقة العربية ، ومناقشة التقارير التى نشرتها هيئة الرقابة الأمريكية عن المنطقة .

وأمين عام المنظمة يلتقى و نيلسون مانديلا

ألتقى الأستاذ محمد فائق الأمين العام للمنظمة بالزعيم الأفريقى نيلسون مانديلا يوم ١٩٩٠/٥/٢٠ خلال أول زيارة له للقاهرة بعد خروجه من السجن . تناولت المناقشات سياسة التفرقة العنصرية التى يمارسها النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ، والدور الذى يمكن ان تساهم به المنظمة فى مساندة جهود تصفية هذه السياسات البغيضة ..

المعروف ان المنظمة كانت قد شاركت فى الحملة الدولية للإفراج عن الزعيم الأفريقى خلال عام ١٩٨٦ ، والتى نظمها اتحاد المحامين العرب ورابطة المحامين الديمقراطيين الدولية . كما تشارك كل منظمات حقوق الانسان فى العالم فى موقفها الثابت فى مواجهة القوانين والسياسات العنصرية فى جنوب افريقيا .

الطريف أن هذا اللقاء بين الزعيم الأفريقى ، والأستاذ محمد فائق كان مقررا له ان يتم قبل ٢٧ عاما ففى عام ١٩٦٢ اتصل الأستاذ محمد فائق — وكان وقتها مسئولا عن الشئون الأفريقية بمصر — بنلسون مانديلا فى باماكو (مالى) ودعاه لزيارة مصر ومقابلة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، واتفق على ان يحضر مانديلا للقاهرة بعد زيارة قصيرة لبلده ، لكن حكومة جنوب أفريقيا العنصرية استضافته فى سجونها خلال هذه الزيارة . فجاء هذا اللقاء متأخرا عن موعده ٢٧ عاما .

اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة

تعقد اللجنة التنفيذية اجتماعاً يوم ٢٤ مايو / ايار لبحث وسائل تنفيذ توصيات الجمعية العمومية الثانية للمنظمة ، والتحضير للإجتماع الاستثنائي لمجلس الأمناء المقرر عقده يومى ٢١ و ٢٢ يونيو / حزيران بعمان .

ينظر الاجتماع فى جدول أعمال مكثف يتضمن تسعة نقاط هامة من بينها مراجعة برنامج نشاط المنظمة للعام ٩٠ على ضوء توصيات الجمعية العمومية ، ومناقشة خطة تطوير الأمانة العامة ، وطلب انضمام بعض المؤسسات العربية للمنظمة .

مراسلات مكتب المنظمة فى جنيف :

AOHR
P.O.Box 82
1211 Geneva 28
SWITZERLAND

المنظمة العربية لحقوق الإنسان □ تأسست عام ١٩٨٣ كمنظمة غير حكومية للدفاع عن حقوق الإنسان و حرياته الأساسية فى الوطن العربى ، حاصلة على الصفة الإستشارية بالمجلس الإقتصادى والإجتماعى بالأمم المتحدة . المقر الرئيسى : ١٧ ميدان أسوان ، المهندسين ٠ منطقة بريدية رقم ١٢٣١١ ، برقيا : بسيومان – مصر ٠ فاكس : ٣٤٤٨١٦٦ ت : ٣٤٦٦٥٨٢ ٠ مكتب المنظمة بجنيف : P.O.Box 82. 1211 Geneva 28 □ رئيس المنظمة : أديب الجادر ، نائب الرئيس : عبد الرحمن اليوسفى ، الأمين العام : محمد فائق ٠ الاشتراكات السنوية للعضوية : الكويت ١٠ دينار كويتى ، الأردن ١٠ دينار أردنى ، مصر ٢٥ جنيه مصرى ، السودان ٢٥ جنيه سودانى ، المغرب ١٠٠ درهم مغربى ، تونس ١٠ دينار تونسى ، بقية الأقطار ٢٥ دولار ٠ تحول الإشتراكات والتبرعات بشيكات أو صكوك أو حوالات إلى البنك العربى المحدود – جنيف. Arab Bank Ltd. Switzerland. Account 201.738.